محضر الجلسة رقم 560

التاريخ: الثلاثاء 2 رجب 1428 (17 يوليو 2007)

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات و خمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

****

المستشار السيد لحسن بيجديكن رئيس الجلسة،

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

السيد أحمد حاجي أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة، السادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة المجلس المستشارين برسالة من عبد الرحيم واعمرو وعبد العزيز لبنين، مصطفى الشهواني في موضوع تأجيل سؤال.

نص الرسالة:

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفنا أن نطلب منكم تأجيل السؤال المتعلق بارتفاع كلفة المعيشة، المبرمج لجلسة الثلاثاء 17 يوليوز2007.

توصلت رئاسة المجلس كذلك بطلب تأجيل، نص الطلب، الرسالة:

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن ألتمس من سيادتكم تأجيل السؤال الشفهي الموجه إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء حول سياسة بناء السدود بالأقاليم الجنوبية، في جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 17 يوليوز 2007 إلى جلسة مقبلة.

كذلك هناك السيد الرئيس استدراك على جدول أعمال مجلس المستشارين لجلسة الأسئلة الشفهية يوم الثلاثاء 2 رجب 1428 موافق ل 17 يوليوز 2007 دورة أبريل 2007:

يضاف إلى جدول الأعمال السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة: الاستعداد للإجراءات المتخذة لمواجهة الأمراض والأوبئة في فصل الصيف للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، محمد بلحسن خيير، جمال بنربيعة، رفيق بناصر، محمد قداري، محمد بتريدية، عبد الكبير برقية.

عدد الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 10 يوليوز2007 إلى غاية يوم الثلاثاء17منه:

عدد الأسئلة الشفهية 12 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية 6 أسئلة كتابية.

هذا ما جاء السيد الرئيس من مراسلات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، نقطة نظام؟

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

كنت أتوقع أن يتدخل السيد الأمين فيما يخص النشرة الداخلية، حيث في الصفحة الخامسة يشير أنه تم التصويت على كل المراسيم التي أوردت يوم الثلاثاء الماضي، إلا أن المرسوم تم إرجاعه إلى اللجنة

لإعادة دراسته، لكن نفاجأ في النشرة أن التقرير أو المرسوم أو الاتفاقية تم المصادقة عليها هذه واحدة، بينما لم يصادق عليها، وأرجعت إلى اللجنة. لهذا أطلب من السيد الرئيس أن يستدرك هذا الخطأ.

ثانيا السيد الرئيس، هناك قانون موجود في لجنة التشريع، قانون بطبيعة الحال لم يبت فيه، لم يناقش، لم تقل الفرق رأيها فيه، لكنه مع الأسف نلاحظ أن الحكومة بدأت في تطبيق هذا القانون، فالتساؤل هل هذه سابقة؟ ونعلم أنه إذا سمحت الحكومة لنفسها أن تطبق قانونا ولم يصادق عليه المجلس، فهذا السيد الرئيس خطير وخطير جدا.

ولهذا يجب تسجيل هذه الملاحظة ومناقشتها داخل المكتب، السيد الرئيس، لأننا لا نقبل قانون لم يصادق عليه ويتم تطبيقه من طرف الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

فيما يخص الخطأ المادي اللي جاء في النشرة سوف يستدرك، إذن طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس، ورد طلب الإحاطة من فريق العهد، الفريق الحركي، الفريق الدستوري، فريق التجمع الوطني للأحرار، الفريق الاستقلالي، فريق التحالف الوطني والفريق الاشتراكي.

الكلمة للسيد رئيس فريق العهد... ما كاينش رئيس فريق العهد، إذن الكلمة لرئيس فريق الإتحاد الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

الله يخليكم السيد الرئيس، معاملة الحكومة مع هذه المؤسسة أين هي الحكومة الآن؟ الله يخليكم تنطلبو رفع هذه الجلسة حتى تحضر الحكومة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. نطبق النظام الداخلي للمجلس إذن ندوزو للإحاطات... إذن نستمر في طلبات الإحاطة، الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا لزميلي الذي أعفاني من إبداء نفس الملاحظة.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

زملائي،

في هذا الصباح تصنتنا لخطاب الوزير الأول، وعرفناكم كانت الأوراش في المغرب وتستمر إن شاء الله بوثيرة أكثر كثيرة جدا، إلا أنه مع الأسف الشديد في ميدان البناء والتجهيز، تجهيز البلاد لا بد من أن تساير هذه القاطرة بوسائل وآليات العمل الضرورية ومن بينها المواد الأولية.

أطلقنا في المغرب -والحمد لله- أوراش كبيرة جدا، وهذا لا أحد يذكره. سمعنا في هذا الصباح أننا تعدينا 100 ألف شقة، وهذا شيء أيضا نسجله، لكن في نفس الوقت نلاحظ المتعاملين في ميدان البناء والتجهيز بصفة عامة يشتكون يوميا من عدم وجود الإسمنت، ولو أننا في هذا الصباح أيضا أطلعنا على أن أربعة معامل إن شاء الله ستكون جاهزة في المستقبل، الآن كيف سنعالج مشكل الإسمنت الذي نحن بحاجة إليه حالا؟

ثانيا الحديد، ثالثا الآجور، رابعا الكرافيت، وإلى غير ذلك، فهذه مواد أساسية لا يمكن أن نساير القاطرة التي انطلقت بالأوراش الكبرى إلا إذا كانت متوفرة، وعلى الحكومة أن تضع وبكل سرعة كل الوسائل الضرورية من أجل توفير هذه المواد.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد رئيس الفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

الزميلة والزملاء الأعزاء،

السيد الرئيس،

لقد وجهنا كثيرا من طلبات عقد اللجان الدائمة، والأهم ديالها لجنة الداخلية لمناقشة موضوع التحضير للانتخابات ومواضيع أخرى للحوار مع الحكومة حول مواضيع حيوية تشغل الرأي العام الوطني، ولا من مجيب.

كما أننا كل أسبوع تقريبا نوجه لإدارة المجلس الموقرة أسئلة آنية تتناول المستجدات، راغبين من خلالها الاستماع إلى أجوبة الحكومة ومحاورتها، تواجه أسئلتنا في معظم الأحيان برفض الحكومة للاستجابة.

كما أننا وجهنا بتاريخ 24 أبريل 2007 رسالة إلى الرئاسة، نلتمس فيها دعوة المجلس للسيد الوزير الأول لتقديم حصيلة الحكومة أمام مجلس المستشارين، وقد ردت الحكومة بوضوح هذا الصباح، حيث تقدم الوزير الأول بتصريح أمام مجلس النواب تكريسا لتوجه الحكومة في تهميش هذه المؤسسة.

وبالأمس القريب قدم الوزير الأول تصريحه حول مفاوضات منهاست أمام الغرفة الأولى دون الثانية، لتؤكد الحكومة وبإصرار أنها لم تستسغ نظام الثنائية البرلمانية، ولازالت تجر إلى الدعوات المغرضة التي تريد للديمقراطية المغربية التراجع عن مكتسباتها بإقرار نظام المجلسين.

ونحن إذ نستنكر هذا السلوك الحكومي التمييزي والغير المسؤول، فإننا نؤكد للحكومة، ومن خلالها الرأي العام الوطني أن مجلس المستشارين له دوره الفعال في التوازن بين المؤسسات، كما أن إنتاجيته التشريعية بادية إلا على الذين يريدون تقديم المشروع الديمقراطي.

ونحمل الحكومة مسؤولية الاستخفاف بهذه المؤسسة وتقليص دورها، كما نطالب من جميع رؤساء الفرق أغلبية ومعارضة الدفاع عن هذه المؤسسة التي ينتمون إليها وهم الأعلم بالمجهودات التي يقومون بها، فما لنا أن يتقدم الوزير الأول بتصريحين أمام مجلس النواب، ويمتنع عن ذلك أمام مجلس المستشارين.

كيف نفهم أن فريقنا تقدم بسؤال آني حول تفعيل مقررات المجلس السمعي البصري "الهاكا" وتعتذر الحكومة عن الجواب أن الوزير المعني غير موجود، في حين أنه يتجول في نفس اليوم داخل بناية البرلمان.

من الذي يجعل الحكومة ترفض الجواب عن سؤال آني حول أزمة الإسمنت؟ وراه ذكر رئيس فريق الحركة بالسوق الوطنية التي ارتفعت أسعارها إلى حدود غير معقولة، حيث وصل سعر الكيس الواحد أي الخنشة وصلت 75 درهم. وقد أدى الطلب المتزايد على هذه المادة إلى فقدانها في السوق، وبالتالي توقف العديد من مشاريع القطاع الخاص، فلقد أثر ذلك بتأخر المقاولات في إنجاز المشاريع العمومية وأوراش كبرى دشنها صاحب الجلالة لأن الحصول على هذه المادة أصبح خاضعا لمضاربات السوق السوداء ورجعنا إلى أيام البون.

وكان تساؤلنا يهدف إلى حل هذه الإشكالية بإمكانية ترخيص الحكومة باستيراد المادة المعبأة من الخارج، والغريب هو أن الوزير المعني، وهذا راه مهم أيضا حاضر خلال هذه الجلسة للإجابة على الأسئلة العادية فمن الذي يحرج سيادة الوزير؟

فماذا تريد الحكومة وهي غائبة باستمرار؟ خلال جلسة اليوم مجموعة من الوزراء غائبين، وكيف تفسر هذا الغياب؟

السادة المستشارين،

جانب آخر من جوانب العمل الحكومي يستحق منا وقفة تأمل عميقة، فالحكومة لم تلتزم بالقرار رقم 14/07 الصادر عن المجلس الأعلى السمعي البصري الذي ينص على ما يلي:

تمتنع وسائل الاتصال السمعي البصري طيلة هذه الفترة الانتخابية عن استضافة ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات المرشحين في برامج لا تمت بصلة إلا الانتخابات التشريعية العامة، إلا في حالة ضرورة قصوى متعلقة بالمستجدات.

ويبدو أن الحكومة أصبحت تعيش حالة الضرورة القصوى باستمرار، إذ كثيرا ما تطلع علينا وجوه سياسية حكومية في برامج إخبارية وغيرها، مع العلم أن الفترة الانتخابية حسب مدلول القرار، تنطلق شهرا قبل اختتام الدورة التشريعية الأخيرة، ووزير الاقتصاد لم يحرك ساكنا للحفاظ على القانون، رغم أنه معروف

بشعارات دولة الحق والقانون، فهل فعلت الحكومة قرارا هكذا؟ وهل التزمت به؟ تلكم الأسئلة التي طرحناها و لم تجد من يجيب.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد بوداس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين

إحاطتنا تتعلق بموضوع هام نريد من خلالها رفع معاناة المواطنين، ساكنة العالم القروي من انعدام مادة حيوية وأساسية هي مادة الماء نتيجة ظروف الجفاف التي تعرفها بلادنا، حيث أصبح اليوم يتعذر على الساكنة الحصول على الماء بأغلبية المناطق القروية بالمغرب، وفي مقدمة هذه المناطق إقليم تازة، الذي يعيش خصاصا فادحا وحادا، مما يفرض على الحكومة التدخل باستعجال لحل هذه الأزمة التي ستكون لها انعكاسات سلبية على استقرار ساكنة العالم القروي، والتفكير بجدية كذلك في توفير المؤونة لهذه الساكنة، في ظل ما نسمع عنه من ارتفاع في أثمان الحبوب بالسوق الداخلية والعالمية.

إن الحكومة ملزمة باتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة هذه الحالة الشاذة واحتوائها بصورة استعجالية تفاديا لتفاقم الأوضاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس، طبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، تأتي هذه الإحاطة لتبين القلق الكبير في العالم النقابي قلنا ولا زلنا نقول وأتمنى أن نسكت ربحا للزمن لأن المطاردات النقابية ومحاربة العمل النقابي قد وصلت أوجها.

فبعد بنك المغرب الذي حارب العمل النقابي، وعمل على تنقيل الكاتب النقابي وحكمت المحكمة الإدارية على إرجاعه، ورغم ذلك السيد والي بنك المغرب يتعامل بأسلوب التجاهل الذي أصبح ممنوعا ومرفوضا في دولة الحق والقانون.

هناك كذلك مؤسسة الكولف، فهي كذلك تحارب العمل النقابي، حيث بعد وقفة احتجاجية نظمها الاتحاد الجهوي للرباط التابع للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، قد انهالت السلطات المحلية بالضرب والشتم على أعوان ومستخدمي وأطر النقابة، لا لشيء إلا لأنهم يطالبون بالقانون الأساسي لهذه المنظمة أو لهذه المؤسسة، وكذلك إدماج أعوان الإنعاش الوطني كما كان متفقا عليه منذ 1997.

هناك كذلك شركة صوديك، المدير يرفض أن يستقبل المكتب النقابي. هناك كذلك جماعة عين الشق، فبعد التدبير المفوض أصبحت رئيسة المؤسسة صوجيديما ترفض وتطرد الناس فقط لأنهم ذهبوا لتظاهرة فاتح ماي، مدعية أن الاشتراك في هذه التظاهرة هو تغيب عن العمل والتغيب في نظرها يفضي إلى الطرد، متجاهلة مساطر الطرد والتعسف.

لذا نطلب من رئيس جماعة أو مجلس مدينة الدار البيضاء أن يتدخل لإيقاف هذا التريف الذي دام شهرين، ثم كذلك معمل السكر بسيدي بنور، ما أن تكون المكتب النقابي حتى أرسلت لجنة الافتحاص للمحاسب فقط لأنه حضر لهذا التأسيس. إذن ماذا تقول الحكومة كحوار اجتماعي مع النقابات؟ هل هي تعترف بالحريات النقابية؟ هل تساعد النقابات على القيام بدورها أو الدور على الأقل المنوط بها؟

ثم كذلك نعيش الآن مهزلة تشريعية في هذا المجلس، فقانون الترقية الداخلية لا زال لم يناقش بعد ولم يدرج لا للتصويت ولا للمناقشة، ورغم ذلك فجميع الوزارات تطبق مراسيم هذا القانون. أنا أتساءل هل هناك مرسوم لقيط لا قانون له؟ إذن على الحكومة أن تراجع هذا السلوك وأن تلغي جميع ما جاء في هذه القرارات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس فريق التحالف الوطني.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة، وتشكل سابقة في تعامل رئاسة الجهاز التنفيذي مع مؤسسة مجلس المستشارين.

التصريح الحكومي يقدم أمام البرلمان، ومن المعلوم أنه لا دستوريا ولا قانونيا أن البرلمان المغربي يتشكل من غرفتين متوازيتين لهما نفس الحقوق والاختصاصات إلى الحد الذي شبهه أمير المؤمنين أعزه الله بطائرة بمحركين، وهي رمزية بالغة ودقيقة من عاهل البلاد لكوننا نشكل برلمانا واحدا بغرفتين، يشكلان محركين للآلة التشريعية المغربية، بهدف الارتقاء بهما وترسيخ الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي.

إلا أننا نفاجأ، وحسب ما تناهى على علمنا إلى حرماننا من التصريح للسيد الوزير الأول، بل حتى من المناقشة، فنحن نستغرب من هذا التعامل الغير اللائق والذي لا يساير بالمرة توجهات عاهل البلاد ولا حتى الممارسة الديمقراطية وثقافة الحداثة والشفافية والتي ظلت تبشر بها الحكومة الحالية.

السيد الرئيس،

السيدتان والسادة المستشارين المحترمين،

إن البرلمان هو منبر سياسي بامتياز، والفرق البرلمانية في مجلس المستشارين تمارس السياسة عن طريق تمثيل المواطنين، ومن تم لا نرى أي مبرر لحرمان هذا المجلس من مناقشة تصريح السيد الوزير الأول، ونلح على هذا المطلب لأننا واعون بأن مشاركتنا أمر ضروري إن لم نقل أنه أمر حتمي، لأن لكل غرفة خصوصية، والخصوصية السوسيو إقتصادية لمجلس المستشارين يجب أن تبرز من خلال المناقشة المرتقبة للتصريح التي يضمنها الدستور، في حين حرمتنا منه الحكومة الحالية كما حرم كذلك هذا المجلس فيما يخص قضيتنا الوطنية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون،

عندنا واحد الإحاطة طبعا للقانون الداخلي، حنا كنعرفو بلادنا في حاجة للأطباء وهذه مسألة واضحة.

ثانيا: واحد العدد ديال الطلبة تيختاروا يدرسوا الطب في الخارج، وهنا بطبيعة الحال التعامل ديال البلدان ديالهم تختلف حسب البلدان، فبالنسبة للطالب التونسي اللي تيكون يدرس الطب بالمغرب، تيبرهن على تتبعه لدراسة الطب بالمغرب عامين من بعد تيمكن له يرجع لبلاده.

الطالب الجزائري، سنة واحدة تكفي باش يرجع إلى كلية الطب بالجزائر، بالنسبة للمغاربة هاذ الشي ما كاينش مع الأسف، الطالب من تيخرج وكيبدا يدرس الطب في الخارج خصو حتى يكمل السنوات كلها، والمشكل ماشي مشكل المادة وحتى مشكل المادة حقيقي لأنه مشكل ديال العناء ديال العائلات مع هاذ الطلبة اللي كيقراو في كليات خارجية، هما مشاو مضطرين باش يقراو في هاذ الكليات علي برا هو مشكل ديال شعور هاذ الطلبة المغاربة اللي هما كيقراوا في كليات بلادهم، اللي ما كتهتمش بهم، وهذا شعور — اسمحوا لي السيدة والسادة المستشارين- ألمسه شخصيا ويلمسونه جميع الناس، كيف يعقل أنه الولد برهن على أنه يمكن أن يتتبع هذا النوع من الدراسة وأن الكليات متواجدة بالمغرب وأنه يمنع لحقاش كاين واحد الرأي ديال أساتذة محترمة، رأي أساتذة الطب وكلية الطب، ولكن هذا قرار سياسي حقاش كاين مئات الآلاف ديال العائلات كيعانيو من هاذ الشي، وهذا شعور وطني خصنا ركزوا عند الطلبة، عند كل طالب على برا في الخارج يكون فين ما بغى يكون عندو الشعور أن بلاده كتهتم به.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 16 سؤالا عاديا تهم قطاعات: الأوقاف، المالية، الخوصصة، التشغيل، الثقافة، الصحة، الاتصال، الصناعة والتجارة، الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول أوضاع الحجاج بالديار المقدسة للمستشارين المحترمين السادة أحمد أحميس، محمد دعيدعة، عبد المالك أفرياط، محمد بورمان، محمد العشاب، خالد لهوير العلمي، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد الرحيم الرماح، عبد الكريم عصمان. الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

عرف موسم الحج الفارط نوعا من الارتباك، مما أدى إلى تيه عدد من الحجاج وعدم أدائهم لمناسك الحج، وذلك في غياب تام لما يسمى بالبعثة المغربية، وأيضا قلة الطواقم الطبية لمواجهة الأمراض التي تعرض لها الحجاج، وقلة الأدوية، مما يؤثر سلبا على الظروف والشروط التي من المفروض أن توفر للحجاج من أجل أداء مناسكهم على الوجه المطلوب.

لذلك، السيد الوزير، نسائلكم ما هو دور المطوفين والبعثات المرافقة للحجاج؟ ما هو دور المرشدين الدينيين الذين لا إلمام للعديد منهم بالقضايا المرتبطة بمناسك الحج؟ ما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها للحيلولة دون وقوع مشاكل في مواسم الحج المقبلة ؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم صاحب السؤال والفريق الذي ينتمي إليه، أشكركم على اهتمامكم بالحجاج والحج، ولكن اسمحوا لي أن أقول بأن كل الذين ذهبوا إلى مناسك الحج قد أدوا هذه المناسك بكيفية عادية، وأنه لم يقع أي ارتباك في الموسم الماضي، إلا ما كان من اضطرار، كما شرحنا أمامكم عدة مرات من إسكان بعض الناس في منطقة لم يعتد عليها المغاربة، وقد عوضناهم، وفي نفس الوقت لم يفوت عليهم ذلك أداء مناسك الحج.

أما فيما يتعلق بالبعثة المغربية ليست إسما بل هي إسم ومسمى، لأنها تتكون من طاقم إداري، فيه 93 من الذين يعملون ليلا نهارا في عدة مواقع في مكة، وفي المدينة، وفي جدة، وفي عدد من النقط الأساسية، لاسيما عند الطلوع إلى عرفات، ومن 160 مرشدا، منهم 28 مرشدا، ومن بعثة علمية اقترحها المجلس العلمي الأعلى، تتكون من 30 عالما، ومن بعثة صحية تتكون من 100 من الأطر الصحية مدنية، ومن 53 من الأطر الصحية عسكرية بأمر من أمير المؤمنين.

هذه البعثة الصحية فحصت 22 آلاف من الحالات، الحمد لله لم تقع لا أوبئة في أوساط المغاربة ولا حالة تسمم، وما يقع من التيه، وما أشرتم إليه فذاك المكان، ونظرا لأن الحجاج يأتون من عدة مناطق قروية أو مدنية أو حضرية لم يسافروا ولم يجدوا أنفسهم في يوم من الأيام في ذلك الجو، قد يكون هاذ الشيء عاديا، ولكن في العشية كيلقاوهم الناس وهذا لا يصدق على المغاربة وعلى غيرهم.

فلذلك، نريد منكم أن تواكبوا وأن تعززوا مجهوداتنا في هذه القضية لأننا نحسن ظروف القيام بمناسك الحج كل سنة، ونريد أن يقع هنالك نوع من الاعتراف بهذا المجهود ومواكبته وأن لا يكون فيه أي أسلوب عدمي، لأنه ليس هناك بعثة وليس... سيما أنني ما متعودش في الفريق ديالكم هذا الأسلوب، استغربت ليه ولكن على كل حال الناس كلهم أدوا المناسك ديالهم، وهذه مسألة لا يستطيع أحد أن يدعي أننا أطرناه ولم يؤد مناسك الحج، أما ظروف 40 أو

30 يوم ديال تأطير 32 ألف ديال الناس فتقع فيه هذه الأشياء، ولكن المسألة لا تتوقف فقط على قضية تأطير 200 أو 300 أو حتى 400 ديال الناس، فهي مسألة يعني وليدة هذا الظرف، وليس في هذا أي تعثر أو تملص وأي اعتذار، وأكرر مرة أخرى التماسي لمجلسكم الموقر أن يعتبر أننا نقوم بمجهودات فعلية، عملية تأطيرية، بشرية، وتقويمية، قبل الحج وبعده وأثناءه، نريد أن تتجاوبوا معنا فيها.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

في الحقيقة نحن تعمدنا أن نطرح سؤال ما هو دور المطوفين؟ وما هو دور البعثة المغربية؟ أنا بكل صراحة، السيد الوزير، سأتحدث إليكم كأحد الحجاج الذين عايشوا بعض الظروف، أن مغاديش نهضر لأنه فرق ما بين الحجاج العاديين والحجاج اللي كيمشيوا في وفد رسمي، لأنه هادوك حجاج ديال خمس نجوم، وكاين حجاج... لأنه هذاك كيكون قريب من البيت الحرام، وأيضا وأنه كات كات كتهز أربعة كيديروا الزيارات، وأيضا ميمكنش يوقفوا على واحد المجموعة من الوقائع اللي كيعيشوها الحجاج.

الشيء المؤكد، أستسمحكم السيد الوزير، وأحترمكم جدا، لكن أنا عشت فيما يتعلق بالمرشد الديني، أنا كنت جالس وطرح سؤال على أحد المرشدين الدينيين، وهو أستاذ بإحدى الجامعات كلية ديال الآداب، طرح عليه سؤال حول بعض الإشكاليات المرتبطة بمناسك الحج، فكان جوابه أن المسألة غادي نشوفوها مع المشايخ ديال السعودية، أمامي هذا...

ثانيا: مرشدة دينية، سامحها الله، طلبت منها حاجة أن تساعدها، فكان جوابها علي الشكل التالي: أنا هذه فرصة جابها لي الله غادي ندير الحج بحالي بحالك.

أيضا أنه مسالة ديال البعثة فعلا ماشي كلشي كاين العامل ديال السن، وأنا أيضا أتفهم أنه الفترة ديال الحج فيها الجهاد الروحي، وفيها أيضا الصبر على غير ذلك للتمكن من أداء المناسك على الوجه الأكمل، فين كيكون المشكل في التنقل من مكة إلى منى؟

أولا، مسألة التنقل أيام التشريق بمنى، أيضا كيكون فيها واحد المشكل كبير مرتبط بالتغذية، أنا أطرح على الوزارة في إطار الاقتراحات، أنها تشوف بعض المونين اللي يمكن أنهم يشتغلوا مع البعثة باش يسهلوا هذه المسالة ديال التغذية.

والإشكال أيضا من منى إلى عرفات، ومن عرفات إلى المزدلفة، هنا فين كتوقع واحد العديد ديال المشاكل، خاصة بالنسبة للمسنين، ومن هنا ما كنوجدوش الناس، طبعا أنا أول مرة كنسمع هذا العدد ديال البعثة، وهو عدد ضئيل جدا مقارنة مع 32 ألف، راه ما يمكنش يعطيو هاذ الشيء، ولكن المتتبع بأنه ما كاينش بعثة، العدد قليل، يجب إعادة النظر في العدد ديال هاذ البعثة المرافقة للحجاج، ولا بد من ضبط المعايير والمقاييس اللي كتوفر فيها طبعا الشروط الفقهية للإجابة طبعا على بعض الإشكالات أو بعض الأسئلة المرتبطة بالشريعة ومناسك الحج، ولكن تتوفر فيهم شروط الاستقامة والجدية باش أنهم يوفروا واحد الشروط حسنة.

فعلا ما كانتش أوبئة، ولكن علاش؟ حنا طرحنا هاذ السؤال السيد الوزير؟ هو أنه كنلاحظو واحد العديد ديال الحجاج ملي كيتصابوا ببعض الأمراض البسيطة، فإنهم عندما يتوجهون إلى البعثة الصحية المغربية مكيلقاو فيها لا أدوية، وهذا مشكل كبير، ما عرفتش واش كاين نقص في الأدوية اللي كتمشي مما يضطر مع هؤلاء الحجاج إلى التوجه إلى البعثات الطبية الأخرى؟ خاصة السعودية والليبية والجزائرية وهذا طبعا يحز في نفسنا حنا كمغاربة ما نرضاوش بالحجاج ديالنا أنهم يتوجهوا إلي البعثات الأخرى ولا بد من تدارك ديال هاذ المسألة.

إذن كنوقف في هاذي فقط أنه هاذ خارجة على السؤال إلى سمحتوا السيد الوزير، طبعا حنا كنقابات لا بد أنه في غالب الأحيان التدخلات ديالنا كيغلب الطابع المطلبي على شي حاجة أخرى، وهاذ الشيء راه عارفينو من ذاك العام وهو كيتطرح.

هذه السنة المسألة المتعلقة بالأجراء، سواء على المستوى ديال القطاع الخاص أو الوظيفة العمومية، اللي ربما كتوفر ليهم هذه الفرصة الوحيدة في الحياة ديالهم أنهم يتوجهوا إلى الديار المقدسة، وطبعا كاين اللي كتدار القرعة في معمل ولات كتدار القرعة في الإدارة ديالهم، الآن كاينة هاذ العملية ديال القرعة، يمكن نعتبروها إلى حد ما ديمقراطية، ولكن هاذ الناس كيعتبروا أنه هناك نوع من الحيف في حقهم، بأنهم كيديروا القرعة داخل المؤسسة، خصهم يديروا القرعة على مستوى العمالات، وأيضا الوكالات، إضافة إلى أنه كاين بعض المناطق في المغرب، خاصة بالعدد اللي كيتعطى للوكالات هو ضئيل.. ضئيل جدا، ما عرفتش واش بقى شي إمكانية؟

أنا ألتمس إذا كانت هناك إمكانية، خاصة مع إخواننا في السعودية أنه تعطى واحد الكوطة، خاصة حتى لا نحرم هؤلاء المأجورين من أداء ركن من أركان الإسلام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم، أنا قلت، وراه السؤال العدمي للإخوان كاين شي حاجة مطلبية ما مذكوراش فإذا بها كتظهر.

فيما يتعلق بالقضية، قلنا المجلس ديالكم وقت ما تلقى هاذ السؤال، اللي تلقى عدة مرات إلى لقيتو شي صيغة، أولا هاذ القرعة ديمقراطية وديمقراطية القرعة فيها دائما شي ناس كيوقع ليهم الحيف الديمقراطي، بمعنى الديمقراطية كتضمن الحيف إلى نظرنا إلى الفئات والأفراد، ولكن إذا نظرنا إلى عموم الناس كتولي ديمقراطية فيها غير العدل، إلى وجدتو شي حل ديمقراطي للعمال اللي كتعطاهم بقطع النظر إلى القضية، أنه هذا اتعطاتو فرصة من المعمل ديالو أو من صاحب العمل ديالو لأنه هاذ المسألة كيمكن لأي واحد يدعيها بكيفية من الكيفيات.

إذا لقيتو شي حل من غير ينتظر، يحتفظ نقابيا بالفرصة اللي تعطاتوا، يعني أنه كل واحد خرج وخرج في القرعة تعطاه الفلوس، ويحتفظ بهم حتى يجي في القرعة إلى دخل في فئات اللي كتكون عامة. مثلا "وإن الله تعالى يحتسب له" وإلى لقيتوا شي حل آخر من غير هاذ الشيء اقترحوه علينا ونتذاكرو فيه، لأن إلى فتحنا القضية ديال المشغل والمشغل الذي له فرصة الاستفادة من منحة الحج راه كيمكن يدخل فيها أكثر من 50 ألف، أكثر من 60 ألف، وغادي يوقع لينا مشكل كيف نختار بين هؤلاء، حنا درنا واحد العملية ديمقراطية من أعلى، إذا كان شيء مناسب في داخل هذه القضية ديال... نحن مستعدين ندرسوه في المستقبل.

فيما يتعلق بالزيادة على القرعة، غادي نكونو قد وصلنا إلى النظام ديالنا، بالإضافة إلى أننا ماشي ما بغيناش نقدمو للسلطات السعودية طلب، اللي يمكن استثنائيا يعني يستجاب له، لكن المشكل راه في منى، ما عندناش فيها شبر زايد، وما يمكن يكون، بالإضافة إلى أنه كاين واحد 10 الآلاف ديال المغاربة كيجيو مهاجرين، كيجيو من أوروبا، ومن بلدان أخرى كينضافوا إلى خوتهم، ما يمكنش يمشيو إلي فضاء آخر، إلا في المحل المخصص للمغاربة في منى، هذا هو اللي كيجعلنا ما كنطلبوش واحد الزيادة على الكوطة العامة، لأنه إلى غنطلبو الزيادة في الحصة، غنطلبوها في الزيادة العامة، مثلا بدلا ما تعطانا 30 ألف غتعطانا 40 ألف، ولكن غادي نزيد من الفرصة، لكن أمام 120 ألف طلب راه غادي يبقى دائما الشعور أنه أغلبية الناس ما مطروحينش ليهم، فلذلك راه بدلنا مجهود، 15% ديال الناس تخداو على الطلب الوطني بسبب السن وإلى لقيتو أي بالنسبة للعمال أي حل لا يتناقض مع هذا المبدأ العام، حنا قابلين نتذاكرو فيه.

فيما يتعلق بالقضية ديال واحد المرشدة أو واحد الإنسان، إما ما عندها ضمير و ما عندو ضمير، وكذا لا يحكم عليه كما تعلمون على البعثة كلها، فيها علماء موقرين، فيها ناس عابدة، فكنطلبو منكم هاذ النوع يعني ما سماه الله تعالى في القرآن الكريم اللمم إلا

اللمم، يعني ديك الجزئية الصغيرة اللي يمكن الواحد يفوت عليها باش ميتسماش الشيء كلها فاسد، وأنا مستعد نراجع الأشياء ديالكم كلها اللي كتقترحوها أننا...

أما قضية الخمسة النجوم، حتى هاذيك البعثة الرسمية اللي في الحقيقة شرفية، راه سكنات أبعد من الحجاج كلهم، وتقلقات، وحتى هي احتجت زعما، راه ما فات حتى شي حد بشي حاجة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع المالية والخوصصة، وعددها 6 أسئلة، السؤال الأول موجه إلى وزير المالية والخوصصة حول برنامج التشغيل الذاتي للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد الجغيري، الحبيب الزويكي، أحمد بومكوك، عبد الحميد أبرشان، المحمد الشافعي، عمر الجازولي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير المحترم،

الزملاء الأعزاء،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد اخترنا طرح هذا السؤال عليكم بصفتكم وصي عن القطاع البنكي والمالي، وباعتبار أن التمويل هو الحجر الأساس لإنجاح برنامج مقاولتي، وقد سبق للوزير الأول أن أكد أن تفعيل توصيات مناظرة مبادرة التشغيل، يمر بالأساس عبر برنامج مقاولتي، الذي سينجز 30 ألف مقاولة، وغادي يحدث 90 ألف فرصة عمل في أفق 2008.

وها هي الحكومة تنهي ولايتها، ولم تمول الأبناك في جهة الدار البيضاء سوى 15 ملف، وفي جهة الغرب الشراردة بني يحسن 11 ملف، وهي أحسن الأحوال، فكيف سيكون الوضع بالجهات الأخرى؟ وهذا يجعلنا السيد الوزير نشكك في الأرقام التي تقدمها الحكومة، وكم من سنوات نحتاج لتحقيق 30 ألف مقاولة، إذا ما سرنا بالوتيرة البطيئة والمتعثرة التي تفرضها المؤسسات الممولة؟

لقد استشعرنا، السيد الوزير المحترم، أننا أمام سلطتين متناقضتين: الحكومة بطموحاتها السرابية، وشعاراتها الجوفاء، ثم السلطات المالية الممولة بمساطرها المعقدة وشروطها المعجزة، التي جعلت الشباب المغربي يفقد الثقة في مثل هذه البرامج، والدليل على ذلك ضعف الإقبال الذي لم يتجاوز 1000 طلب في أحسن الجهات.

ولهذه الأسباب السيد الوزير نسائلكم:

أين وصلت التمويلات البنكية؟ وكم هي الملفات التي استفادت من هذه التمويلات؟ كيف تساهم الأبناك لإنجاز هذه المبادرة الحكومية؟

وإننا تنتظر من سيادتكم أجوبة واقعية، بعيدة عن السياسوية كما عهدنا فيكم كرجل اقتصادي وكوزير للمالية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير المالية والخوصصة.

السيد فتح الله أولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

طبعا أشكر السادة المستشارين اللي طرحوا هذا السؤال.

كما تعلمون، الحكومة أولا دارت واحد المبادرة اللي ما كانتش من قبل، هو أمام إشكالية ديال البطالة، خاصة الخريجين كانت أيام ديال التشغيل، ووقع التوافق في ذلك على خلق واحد الآليات لتمكين خاصة الشباب من الولوج إلى مناصب التشغيل وتصاوبات ثلاث آليات:

الآلية الأولى هي التأهيل؛

والآلية الثانية هي الاندماج؛

والآلية الثالثة هي مقاولتي.

من الناحية العددية، الآليتين الأولين تيتقدموا بسرعة، لأنه فيهم بكامل الصراحة أولا بالأساس تدخل الإدارة بالأساس، ولكن

كذلك مسالة ثقافية، لأنه الأمر يتعلق بإيجاد شغل، في حين أنه الآلية الثانية كاين واحد المجهود آخر، واللي خصنا نتقدمو فيه أكثر هو دفع الشباب باش يؤسسوا مقاولات، وفي هذا الإطار بطبيعة الحال وقع تعاون كل المتدخلين، فالمهم هو نعطي أرقام حنا عندنا طموح، ونعتبر أنه في هذا المجال الأمور عادية تتقدم سنة عن سنة، لأنه هاذ الشي ما مصاوبش لعام ولا لزوج ولا لثلاثة، هذا حال المبادرة الوطنية إن شاء الله غادي يبقى دائما، وعام على عام يغنى، فإلى حدود 03 يوليوز 2007 الملفات التي تمت المصادقة عليها من طرف اللجان الجهوية بلغ عددها 4000 ملف، لأنه حتى عدد الملفات ماشي كبيرة جدا، لأنه الشباب كثير ما تيمشيوش بسهولة لمقاولتي، ولكن وصلنا ل4000، تم إيداع 2313 منها لدى البنوك لأنه يجب أن تدرس من قبل، وتمت الموافقة من طرف هذه الأخيرة لحد الآن على 596 مشروع، تم الإفراج على 297 منها، ويوجد قيد الدرس حاليا لدى البنوك 831، إذا هاذي واحد البداية فيجب بطبيعة الحال، حنا في واحد المرحلة تمهيدية، وخاصة كما قلت لكم تتطلب تغيير الدهنيات والثقافة، وتتطلب كذلك مصاحبة من طرف البنوك.

وبناتنا حتى البنوك ما عندهاش واحد المخاطر كثيرة، لأنه الدولة عاطية ضمانات كثيرة في هذا المجال، ولكن أنا أعتقد بأنه غادين ننتقلو لمرحلة ديال التمهيد إلى مرحلة التفعيل، وهذا غادي يطلب بطبيعة الحال المزيد من التفسير، وغادي يطلب كذلك المزيد من الطموح، لأنه خاص كذلك الشباب ينخرطوا، ما يعتبروش ماشي مسألة وظيفية، ماشي حتى مسألة التشغيل داخل شركة، هذا واحد المبادرة باش الإنسان نفسه يصبح عندو مسؤولية باش يسير مقاولة، وهذا شيء بطبيعة الحال جد مهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

فاستمعنا، السيد الوزير، للجواب ديالكم حول الأرقام، ولكن هذا السؤال وهذا الجواب يجرنا إلى سياسة الحكومة ككل في قطاع التشغيل، ويعود بنا كذلك إلى خطاب السيد الوزير الأول المحترم في الصخيرات يوم 07 يونيو 2007، وما فيها باس سأتلو عليكم حرفيا الفقرات.

يقول السيد الوزير الأول المحترم: "لقد انطلقت الحكومة، عند وضع هذه السياسة الإدارية، من تشخيص دقيق لوضعية التشغيل ببلادنا"، معنى أن التشخيص كان دقيق، "وقد عملنا على إحاطة البرنامج بكافة أسباب النجاح" معنى أنه من المفروض أنه خصو يكون برنامج ناجح، كذلك يقول بأن "المؤشرات الأولية تجعلنا واثقون من نجاعة الاختيارات التي حددناها، ومؤمنون بقدراتنا على تحقيق هذه الأهداف"، كذلك يقول" نتوفر اليوم على سياسة متكاملة، تقوم على برامج عملية ذات أهداف مرقمة، وآجال محددة بآليات محكمة، وموارد مالية جاهزة"، فهاذ الشي كله، السيد الوزير المحترم، كيبين بأنه بالفعل هذا تدرس وخصو ينجح، بناء على هاذ الشي اللي تقال، هاذ المشروع خصو ينجح.

الآن تنشوفو الأرقام تنلقاو بأنه مثلا المشاريع اللي تمولات من الأبناك تمثل 2% من البرنامج، خصنا نخلقو في مدة 30 شهر30 ألف مقاولة، الآن يا لله كاينة 653، هذا الرقم ديال اليوم السيد الوزير، أنت عندك الرقم ديال 3، عندي الرقم ديال اليوم 653 اللي مولاها الأبناك، فبالتالي كيمثل 2 % من ديك 30 ألف اللي في البرنامج، واللي كذلك تقول بأنها درست، فنتساءل جميعا حنا ومعكم السيد الوزير واش ما يمكنش لنا نقولو، وتكون عندنا الجرأة ونقول بأن هاذ البرنامج كان فاشل؟ بكل صراحة لأن مني كان 2% في مدة ديال 50% الوقت راه دوزنا النصف في المدة، مني بدأ البرنامج إلى الآن عندنا 17 شهر، باقية 17 شهر هي الأفق ديال أواخر 2008، فلهذا خصنا نفكرو جميع لحل هاد المشكلة، كاين مشكل خصنا نفكرو فيه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير المالية والخوصصة:

أولا السيد المستشار على عكس التقديم من طرف صديقه مشى في واحد الاتجاه سياسوي صغير.

فأولا: السيد الوزير الأول اللي قدم هاذيك المشاريع على أساس أنها برنامج، ستدوم ثلاث سنوات هادي الأولى.

ثانيا: تتعلق بآليات ثلاث، وذكرتها وهي التأهيل والاندماج ومقاولتي، وقلت سابقا بأننا بطبيعة الحال مقاولتي ستكون كيفيا ونوعيا أصعبهم، لكن هي كذلك تتقدم، وقلت بأننا شوية وبشوية نخرجو من المرحلة التمهيدية للمرحلة ديال التفعيل، ولكن إلى بغينا نهضرو على خطاب السيد الوزير الأول، ما فيها باس السادة خاصة المستشارين والنواب ديال المعارضة، ما فيها باس نشوفو الخطاب ديال اليوم، اللي تيبين كذلك المنجزات اللي قامت بها البلاد، كيف أنه هاذي عشر سنين، هاذي ثمان سنين كانت البطالة في بلادنا 14% و15% ولات الآن دون 10%، وفي نفس الوقت تخلقت آليات لم يكن يفكر أبدا فيها من قبل، آليات لتمكين الشباب أولا من الولوج على عدة مناصب، إضافة إلى التحول الأساسي الذي تعرفه المنظومة التكوينية، والذي سيكون له مفعول إيجابي بالنسبة للتشغيل في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موجه إلى وزير المالية والخوصصة حول الصفقات العمومية للمستشارين المحترمين السادة: بوسلهام بيتة، لحسن قيشوحي، عبد الحميد السعداوي، عبد العزيز الشرايبي، محمد كوسكوس، عبد الله أبو زيد، إدريس مرون، إبراهيم فضلي، مصطفى الرداد، الهاشمي السموني، محمد كبوري، أحمد حمو مسكة، لحسن عباد، علي أيت المودن، شعيب حميدوش، أحمد النماوي، الكلمة لأحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد بوسلهام بيتة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يعاني الاقتصاد المغربي من عدة ظواهر حذرة تؤثر على أدائه، ولعل أبرز تجليات هذه الظواهر الطريقة التي تبرم على إثرها الصفقات العمومية وطلبات العروض، حيث لا تحترم أدنى الشروط المطلوبة في المرسوم المنظم لهذه الصفقات، وباتت تشارك فيه شخصيات لا تتوفر على سجل تجاري، ولا تؤدي الضريبة، فما أحرى مشاركة طلبات العروض، مما أصبح يخلق عدة مشاكل، ومنافسة غير شريفة بالنسبة للمقاولات التي تحترم الضوابط القانونية، وتؤدي واجبها الضرائبي.

لهذا نسألكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات التي تقوم بها الوزارة من أجل مراقبة كيفية الاستفادة من طلبات العروض؟

ثانيا: ما هي الإجراءات الزجرية التي تتخذها الوزارة في حق من لا يحترم الضوابط القانونية للمشاركة في الاستفادة من طلبات العروض؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير المالية والخوصصة للإجابة على السؤال.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أشكر السادة المستشارين المحترمين اللي تيطرحوا هاذ السؤال حول نظام الصفقات العمومية، الجواب نتاعي غادي يكون على مستويين، أولا المستوى التنظيم،ي ثم ثانيا المستوى التطبيقي.

من ناحية المستوى التنظيمي، اللي مهم هو يكون عندنا واحد النظام ديال الصفقات يراعي مستلزمات الشفافية والمنافسة، مصالح الدولة أي مصالح البلاد المال العام، ومصالح كذلك المقاولة.

وفي هذا الإطار لا بد أن أذكركم بأن وزارة المالية أشرفت على مراجعة الإطار القانوني مرتين في هاذ التسع سنوات: أولا، وقع تغيير

مرسوم 30 ديسمبر 1998 ثم في هذه مرسوم كذلك جديد بتاريخ 05 فبراير 2007،، الهدف هو ضمان المزيد من الشفافية، واحترام قواعد المنافسة الشريفة، بالنسبة للمنشآت العامة القانون تيفرض عليه احترام قواعد وطريقة إبرام الصفقات يكون مصادق عليها من طرف مجلسها الإداري من جهة، ويوافق عليها الوزير المكلف بالمالية من خلال واحد النموذج صادر عن طريق وزارة المالية يأخذ بعين الاعتبار، كذلك خصوصيات المؤسسات العمومية، و إلا هاذ المؤسسات العمومية ما كانش عندها واحد نظام الصفقات، يفرض عليها الرجوع إلى النصوص المنظمة العامة ديال الصفقات.

الآن المستوى التطبيقي، فيما يخص أداء الضرائب من لدن الشركات المتنافسة، والتأكد من هوية الشركات، فممثل وزارة المالية اللي تيحضر في اللجان الخاصة بالصفقات لا يمكن أبدا أن يقبل بطلب عروض دون الإدلاء بالشواهد التي تثبت أن المشاركين يوجدون في وضعية جبائية غير قانونية.

الآن إلى السادة المستشارين عندهم شي حالات معينة تيعتبروا أنه لم تحترم فيها هاد الشروط فلهم كل الحرية أن يقدموا ذلك بتوضيحات، وفي هاد الحالة لا بد بطبيعة الحال من وزارة المالية تأخذ التدابير اللازمة، لأننا يجب أن لا ننسى أننا في بلد الحق والقانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار للرد علي التعقيب.

المستشار السيد بوسلهام بيتة:

السيد الرئيس،

شكرا للسيد الوزير على المعطيات اللي أعطى، ولكن حنا لا نتساءل عن الشركات، الشركات في وضعية سليمة فالصفقات العمومية بالقوانين المجرية كما قال بالفصل ظهير 98/12/30 وديال 2007/02/05، حنا نحترمه ونقدره، لا نتكلم عليه، نحن نتكلم على طلبات العروض التي الآن تفوت، مليون وزوج مليون ديال الدرهم، أنا تنقول اليوم زوج مليون ديال الدرهم لشخص واحد أو لشركة واحدة لا تخضع لصفقات عمومية، لا تخضع لطلبات العروض.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير المالية والخوصصة:

ميمكليش، إلى كاين شي ملف في المغرب اللي عرف واحد التقدم كبير هو ملف ديال الصفقات، عندنا الآن ضوابط مقررة في هاد المراسيم التي ذكرت، وعندنا كذلك ضوابط خاصة كذلك بالمؤسسات العمومية وهي تحترم، وأؤكد من جديد إذا كان أي مستشار تيعتبر بأنه كاينة حالة فيها شذوذ، فنحن مستعدين بطبيعة الحال باتخاذ كل التدابير، لأننا على أي حال نعتبر أن موظفي وزارة المالية هم عليهم أن يحترموا المقتضيات القانونية، ولكن لا يمكن أن نتهمهم إذا لم تكن بطبيعة الحال أي دلائل بأنه المقتضيات القانونية غير مطبقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول حصيلة السياسة المالية للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، مولاي الحسن الطالب، عمر مورو، عبد الحميد فاتحي، محمد الهبطي، عبد الوهاب بلفقيه، دحمان الدرهم، عبد السلام خيرات، أبو بكر عبيد، أحمد العاطفين بوشعيب الهلالي، محمد النقاد، عبد الرحمان أشن الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد استبشرنا خيرا بتصريحاتكم خلال اللقاء الذي قدمتموه مع ممثلي وسائل الإعلام، والمحللين الماليين بالدار البيضاء، يوم 20 فبراير 2007 خلال تقديمكم للحصيلة المالية برسم سنة 2006، وقد عبرتم عن ثقتكم في أن المغرب قد وضع في المسار الصحيح

لاستشراف مستقبل أفضل بشكل متفائل وواعد قصد مواجهة تحديات العولمة والفقر والبطالة، فالأوراش قد فتحت في جميع المجالات، وما على المسؤولين القادمين إلا الاستمرار في النهج الذي سطرناه خلال فترة التناوب لبلوغ طموحات جميع المغاربة.

سيدي الوزير،

صحيح أن المؤشرات الاقتصادية بلغة الأرقام كلها تبعث على الاعتزاز والأمل في المستقبل، إلا أن الواقع اليومي لمعيشة المواطنين لازالت تسودها عدة نواقص، فالفقر من جهة لازال مستفحلا والعدالة في توزيع الدخل على المواطنين لازالت غير منصفة لشريحة عريضة من المواطنين من جهة أخرى، كما أن مؤشرات تكاليف معيشة تفوق بكثير مستوى تحسين الأجور، كل ذلك يوحي بأن السياسة المالية ببلادنا لازالت بعيدة عن طموحات المواطن العادي، ولازالت متشائمة.

وحتى يطمئن المواطن المغربي، فإنني أود أن أسألكم سيدي الوزير عن مدى قناعتكم لحصيلة عملكم؟ وما الذي يجعلكم واثقون أن قاطرة التنمية بالمغرب قد وضعت فعلا في المسار الصحيح؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير المالية والخوصصة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

أشكر السيد الرئيس.

السادة المستشارين اللي طرحوا هاذ السؤال كيتصوروا بأنه سؤال عريض وواسع وكبير وتيصعاب علي جاوب اليوم، خاصة أن الرأي العام غادي يعرف الجواب ديال السيد الوزير الأول اليوم، لأنه وزارة المالية هي وزارة مصاحبة، تصاحب العمل الحكومي، يمكن ما غنقولش الأرقام لأنه قلتي ما كاين لاش نقولو الأرقام، ولكن مؤكد بأنه وقع تقدم بأنه لا في معدل النمو، ولا في الإطار الماكرو اقتصادي، ولا في الادخار، ولا في الاستثمار، ولا في نشاط التمويلي، ولا في التأمين، ولا في المؤسسات العمومية، ولا في السياسات القطاعي،ة لا السياحة، ولا الصناعة، لا السكن، لا الحرف، لا انخفاض الدين، صورة المغرب تحسنت، التنقيط ديال المغرب دوليا، المغرب ولات عندو قدرة لتدبير الإكراهات نتاعو.

اليوم تنخلصو، غير هاذ الأسبوع البترول ب 75 دولار للبرميل، الاقتصاد غادي، الميزانية غادي، الأمور تتحسن، عندنا مجهود ديال المقاصة، السيد الوزير الأول قال اليوم 50 مليار اللي تأدات لصندوق المقاصة 2002-2007، المداخيل الجبائية تتحسن، هذا ناتج على أساس التحول الاقتصادي اللي كاين في بلادنا، التضامن كذلك في التعليم، في الصحة، 55 % تيمشي للقطاع الاجتماعي، الحوارات الاجتماعية.

أنا منتكلمش على وزارة المالية، ولكن غنقول لك من خلال واش نخليو الأرقام؟ واش مراكش اليوم هي مراكش البارح؟ واش طنجة اليوم هي طنجة البارح؟ واش الرباط وسلا اليوم... واش الناظور اليوم هي الناظور البارح؟ واش وجدة اليوم هي وجدة البارح؟ منتكلمش على أكادير، والعيون هادوك فيهم دائما أنشطة.

ولكن عندنا نقط ضعف، ونحن نعتبر أنه اللي مهم أن المغرب بدأ يتقدم، وبدأ تيتقدم بسرعة، ولكن عندنا طموح إن شاء الله باش في المستقبل، الوثيرة غادية تتحسن لأنه المغرب استطاع الآن ينخرط في منطق الإصلاحات، عليه أن يتابع هذا الانخراط، وهذا هو اللي غادي يجعلوا باش يمكن متابعة المسيرة، وبشكل أقوى للتغلب كذلك على نقط الضعف اللي كاينة، ديال الفقر، ديال البطالة، ديال الأمية، ديال تأثير الجفاف أحيانا في بعض المناطق إلخ...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيد الوزير، ليس لدي أي تعقيب على جوابكم، وأود بهذه المناسبة أن أهنئ سيادتكم على نجاح مهامكم، وحرصكم على تحقيق الموازنات الماكرواقتصادية لبلادنا، تماشيا مع توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول التدابير المتخذة بسبب دنو سنة 2010 فيما يتعلق برفع الحواجز الجمركية، للمستشارين المحترمين السادة، عبد الحميد بلفيل، المصطفى القاسمي، محمد كريمن، فوزي بن علال، العربي سديد، عمر أحداد، أحمد بابا، يوسف التازي، محمد شفيق، وعبد الكبير برقية، الكلمة لأحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تعتبر الجمارك من الأوجه الداخلية لسياسة الدولة، فقوانينها محددة، ونظامها مضبوط، وسلطتها في مراكز الحدود، ومجال اختصاصاتها سامية، كما أنها تحتكر سلطة الإكراه والجزر في مجال الاختصاصات المنوطة بها، والتي يحددها القانون، ولا توجد سلطة أعلى منها في مجالها، بل وتقوم بحكم القانون بالتطبيق العادي من التشريعات والتنظيمات باسم ولحساب العادي من مؤسسات الدولة ذات الطبيعة الخاصة.

كما أن الجمارك تقوم بتطبيق النظام الجبائي في شقيه الضرائبي والإعفائي من جهة، وتطبيق النظام الاقتصادي ومراقبة التجارة الخارجية، والصرف من جهة ثانية، وللحماية الشرعية للمجال الاقتصادي، والمصالح العامة العليا للبلاد.

فغير خاف عنكم أنه لم تعد تفصلنا عن سنة 2010 سوى ثلاث سنوات التي سترفع فيها الحواجز الجمركية، لذا السيد الوزير نسألكم عن التدابير المتخذة في هذا المجال؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير المالية والخوصصة للإجابة عن السؤال.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا السيد الرئيس، وأشكر السادة المستشارين اللي طرحوا هذا السؤال.

طبعا في الواقع، في آخر الأمر يتعلق بالتفكيك التعريفي في إطار الجمارك، في إطار اتفاقية الشراكة ما بين المغرب والاتحاد الأوربي، هاذ التفكيك الجمركي تيهم ثلاثة أنواع المواد الصناعية، عندنا نهار اللي درنا الاتفاقية بدأت كتطبق يوم فاتح مارس 2000، في ذاك الوقت المدة نتاعها تدوم 12 سنة، بالنسبة لمواد التجهيز الغير مصنعة في المغرب هادي وقع إعفاؤها من أداء رسم الاشتراك في داك الوقت في عام 2000 هادي ما ضراش عندنا أولا.

ثانيا: المواد الأولية، قطع الغيار، كذلك بعض المواد غير مصنعة محليا، هاذي استفادت من تفكيك تعريفي على أربع سنوات، كل سنة تيتخفض 25%، وذلك ابتداء من فاتح مارس 2000، ومثلا هاذ المواد هي مواد أولية للصناعة الكيماوية، مواد صيدلية، مواد بلاستيكية، المعادن غير مصنعة محليا، وبعض أجزاء وملحقات السيارات.

وعندنا النوع الثالث، هو المواد الصناعية المصنعة في المغرب، وهي بصفة عامة مواد تامة الاستهلاك، هي موضوع غادي يدوم عشر سنوات بنسبة 10% سنويا، ابتداء من فاتح مارس 2003، ومع هذا سيتم رفع الحواجز الجمركية بصفة نهائية ماشي في 2010 في 2012.

الآن الإشكالية اللي مطروحة الآن، أولا الحمد لله ما ننساوش بأنه في المغرب نظرا للتحول الاقتصادي اللي وقع، المداخيل الضريبية تتزاد، الهدف نتاعنا بحال جميع البلدان الراشدة أنه في وقت من الأوقات المداخيل الضريبية تولى هي اللي تتلعب الدور الأساسي في محل المداخيل الجمركية، دابا عندنا واحد الإشكالية، هاذ الإشكالية هو أنه بالنسبة لأوربا كاين تفضيل، وبالنسبة لبلدان أخرى ما كاينش تفضيل، إلى مشينا لبلدان غير الاتحاد الأوربي، هذا ربما كان يخلق واحد الإشكالية، هو أنه الناس غادي يبداو يشريو من الأساس من أوربا، أي من النظام التفضيلي على حساب النظام الخاص، ولذلك في 2003 تقرر باش ذاك الهوة ما بين النظام

التفضيلي والحق العام ينقص، وخاصة بالنسبة للمواد التي تفوق أسعارها 10% فقد تم تقليص هذه الأسعار وتوحيدها في سعر 10%.

وفي القانون المالي ديال هاد السنة، أي 2007، كما تعلمون صادقتم على شيء أساسي كذلك هو تخصيص سعر رسم الاستيراد الأقصى، المطبق على المنتجات الصناعية من 50% إلى 45%، وأنا أتصور أن الحكومات القادمة غادية تعاود تخفضو لأقل من 45 باش ما يوقعش هاد الهوة ما بين النظام التعريفي المتعلق بالاتحاد الأوربي والنظام التعريفي المتعلق بالبلدان الأخرى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

شكر االسيد الوزير على الإيضاحات اللي تفضلتم بها السيد الوزير، علما بأن هناك اتفاقيات الكات كما قلتوا في الكلام ديالكم إن شاء الله، غادي في الآخر بصفة نهائية في 2012 ما غتبقاش الديوانة، ما غانبقاوش نأديو على شي حاجة اللي غادية تدخل للبلاد، تنلاحظو بأن هناك ارتفاع في بعض المواد في الديوانة، كمثال نعطيك السيارات، تنشوف في كل سنة هاد السنوات الأخيرة غاديين وتتزيدو في الديوانة ديالهم، alors حنا في 2012 ما أظن في الاتفاقية، السيارات غادين يدخلوا، ما نبقاوش نخلصو عليهم الديوانة، غادية تبقى غير T.V.A إلي كانت اتفاقية الكات.

إذن واش ما كتشوفوش، ما تتلاحظوش بأنه كان علينا باش نبداو نخفضو الديوانة ديال السيارات اللي تيدخلوا، أو بعض المواد اللي تيدخلوا نبداو نخفضوهم شوية بشوية، بيما توصل 2012 الناس تمشي في هاد، لأنه غادين نبقاو نطلعو في الديوانة واحد الوقت في 2012، نعطيكم مثال: السيارة تنخلصو عليها 20 مليون ديال الديوانة، في 2012 ما تخلصهاش، إذا واش هذا ما غاديش يخلق واحد أسميتو أزمة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير المالية والخوصصة:

يمكن هنا نطرحو القضية على مستويين:

المستوى الأول: هو كنعتبرو انخفاض المداخيل ديال الجمرك، هل سيخلق متاعب ديال الميزانية؟ ما نساوش بأن إدارة الجمارك كذلك كتخلص في الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على القيمة المضافة تبقى، لأنها هي إدارة الجمارك، والقيمة المضافة بالنسبة لكل السلع التي تأتي هي غتبقى، وهذا مؤكد.

المستوى الثاني: الحركة الاقتصادية نتاعنا، والمنافسة كذلك تتجعل بأنه النظام الداخلي الضريبي يحل بشكل تدريجي محل نظام الجمرك.

الآن من ناحية أسعار المواد، تكلمتو على السيارات، هي الآن أسعار مرتبطة بالمنافسة، وكاينة منافسة ما بين السيارة المستوردة والسيارة الداخلية، وما بين كل الأنواع، فهي إذن ما خاضعاش للثقل ديال الجمرك، ثقل الجمرك ينقص كما قلت لكم ب 10 % سنة عن سنة، وغيبقي إلى غاية 2012، واحد الوقت ما غاديش يبقى، ولكن غادية تبقى الضريبة على القيمة المضافة، غادية تبقى المنافسة جارية، والمنافسة هي اللي غادية تقرر الثمن، الشركات اللي غادية تبقى تبيع أحسن وأكثر خصها النوع نتاعها ديال السيارات نتاعها يكون مزيان، وفي نفس الوقت السعر ديالها ما يكونش مرتفع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذا السؤال الخامس الموجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول وضعية القطاع البنكي والمصرفي، للمستشارين المحترمين السادة أحمد الكور محمد اطريبش، مولاي العلوي الحسني، الميلودي عفوت، محمد برطني، السعيد كمال، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، محمد البطاح، عبد السلام الودي، ميلود ناصر، محمد عبده عز الدين، عبد السلام أحدوش، العربي الهرامي، أحمد الشرقاوي، عبد القادر لبريكي.

الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

من المعلوم أن الدولة المغربية، وعلى مدى الحكومات المتعاقبة وبإيعاز وتوصيات المؤسسات الدولية المالية قد ساهمت في تطوير القطاع المالي عموما، والمصرفي أو البنكي على وجه الخصوص، وذلك تطبيقا لمقتضيات معاهدة " بازل"، ولكن في المقابل فإن الشفافية والتنفسية لازالت بعيدة في ظل احتكار مؤسسات الدولة لهذا القطاع التجاري، هذا فضلا عن الوضعية المزرية التي كانت تعاني منها بعض المؤسسات، والأساليب غير التنافسية التي نهجتها الدولة من أجل إنقاذها عن طريق الاعتماد عن الميزانية العامة للدولة.

من هذا المنطلق نسألكم السيد الوزير المحترم عن: ما هو العدد الحقيقي للمؤسسات التي كانت تعاني من ضائقات مالية؟ وكيف تمت معالجتها؟ وما هي الوضعية الحالية للقطاع مقارنة مع المناخ الدولي؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير المالية والخوصصة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا للمستشار المحترم على طرح هذا السؤال حول وضعية القطاع البنكي والمصرفي، طبعا كانت عندنا إصلاحات كبيرة:

أولا: عندنا الآن واحد النظام بنكي منيع، ويمكن لي نقول في المنطقة في إفريقيا بصفة عامة، في المنطقة اللي حنا عايشين فيها، المغرب الآن معروف بالنظام المصرفي منيع وقوي وسليم، وهذا ناتج عن إصلاحات، بغيت نصلح واحد القضية في التقديم نتاعكم قلتم: " بإيعاز من المؤسسات الدولية" حتى حاجة بإيعاز، الإصلاحات حنا قررناها، ربما المؤسسات تصفق لها، ولكن حنا اللي قررناها، وما عندنا أي توجيه في هذا المجال، ولذلك حنا اللي صرعنا في هذا الإطار، وآخر شيء كما تعلمون، كاين قانون جديد ديال البنك المركزي اللي أصبحت له استقلالية التسيير، وكاين ما يسمى بالقانون البنكي اللي بدا تيطبق في فبراير 2006، والهدف نتاعو هو تعزيز رقابة بنك المغرب، وإعادة تعريف صلاحية الهيأة الاستشارية، هو توزيع دور مراقب الحسابات، هو مراقبة المساطر المتعلقة بتدبير الأزمات، وهو تقوية حماية المودعين، أي الهدف هو تمنيع المؤسسات البنكية والمصرفية لأنها مصدر الاطمئنان بالنسبة للحاضر والمستقبل.

إضافة إلى ذلك، وطبعا هذا هو اللي جعل بأن الآن عندنا واحد النظام مصرفي يطبق القواعد الاحترازية اللي يمكن نقولو القاسية حاليا ودوليا، وهو ما يسمى الضوابط اللي قررتها اللجنة ديال بازل رقم زوج، كما تفضلتم.

بالموازاة من هاذ الإصلاحات، الدولة قامت، وشار لها في الصباح السيد الوزير الأول أمام مجلس النواب بإصلاحات أساسية، لأنه كانت عندنا مؤسسات بنكية ومالية تابعة للدولة ما كانتش تتمشى بشكل سليم، هي بالأساس ثلاثة، ويمكن لي أن أقول لكم ثلاثة ولات تتلعب دور أساسي:

أولا: القرض العقاري والسياحي، تطرح واحد مخطط الهيكلة نتاعو من 2000-2006 النتائج نتاعو أنه هاذ المؤسسة أصبحت تلعب دورها، خفضت من كلفة مواردها، استقطبت الادخار، تحكمت في المخاطر، والآن على إثر هاد الإصلاحات هاد البنك هو نفسه رأسماله انفتح، خاصة على صندوق الإيداع والتدبير، وكذلك بنك فرنسي وحقق لأول مرة ربحا في 2006 حوالي 38 مليون درهم، إذا ولى عندو فائض.

المؤسسة الثانية: هي البنك الإنمائي الاقتصادي، هنا السلطات العمومية قررت ابتداء من 2003 إعادة انتشار هاذ البنك لصالح مؤسستين بنكيتين أو ماليتين تابعتين للدولة، طرف الوكالات نتاعو كله مشى مع القرض الفلاحي، وبالتالي قوى القرض الفلاحي، وساهم بالتالي في إعطاء وسائل تمويله لصالح العالم القروي، ونشاطه كبنك أعمال ارتبط الآن بصندوق الإيداع والتدبير، والملف كذلك ديال la BNDE ما بقاش.

والمؤسسة الثالثة: هي القرض الفلاحي، حنا بفضل كذلك البرلمان وقع أولا: تحويل هذه المؤسسة إلى شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعي، ومجلس رقابة تسمى القرض الفلاحي، الآن مؤسسة القرض الفلاحي هي المؤسسة الرابعة في المغرب، وبالتالي هنا كذلك في إطار

واحد التعاقد مع الدولة، في إطار واحد البرمجة ما بين 2005-2008 وقعت إعادة الهيكلة المالية لهذه المؤسسة، ووقع تحسين وضعيته، وعرف هو كذلك في 2006 ربحا صافيا يقدر ب 148 مليون درهم سنة 2006.

إذن انطلاقا من هذه النقط الثلاث، النماذج الثلاث اللي كانت تشهرات، واللي كانت نقصت من المناعة ديال النظام البنكي نتاعنا، يمكن أن أقول بصفة عامة أن ما أسميه عادة بمسلسل التلقية في هذه المؤسسات تقدم ونجح لصالح القطاع البنكي والتمويلي بصفة عامة، ولصالح أكثر الاقتصاد الوطني.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار للتعقيب على السؤال.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس، وكذلك نشكر السيد الوزير على تقديم مجموعة من التوضيحات لأن الهدف من طرح هذا السؤال هو التوضيح للرأي العام، وللمهنيين، والمقاولين، وكذلك الشركات، وكل الفاعلين الذين يهتمون بالميدان الاستثمار الاقتصادي، والتمويلي في جميع مجالاته.

قلنا السيد الوزير بأن القطاع البنكي من الناحية الاقتصادية، وفي علاقته مع المؤسسات المالية الأخرى، وحتى مع المواطنين ذيك القروض اللي هي عادية، فلازال يفرض بعض الصعوبات على المقاولات وعلى المستثمرين، كما أن بالنسبة للقطاع البنكي ينقسم إلى قسمين:

هناك نوع خاص اللي تيمول المقاولات والاستثمارات؛

والنوع الثاني أو الاتجاه الآخر اللي هو في التمويلات الصغرى للمواطنين العاديين؛

كما قلنا السيد الوزير، وكما أشرتم في جوابكم أن القطاع البنكي حقيقة يلعب دور هام في الاقتصاد الوطني، وانعكاسا أيضا حتى الجانب الاجتماعي، وذلك لدعم الاقتصاد ودعم المقاولة، وكذا دعم الميدان الفلاحي، إلا أن القرض الفلاحي كما أشرتم في كلامكم هو من جهة لا يدعم الفلاح، بل هو نظامه بحال أي نظام بنكي آخر في السلف وفي القروض.

السيد الوزير، هناك من بين العيوب اللي كاينة في نظامنا البنكي اللي أدى إلى إفلاس بنك BNDE وBMAO اللي كان تعرض إلى الإفلاس، والسبب أنتم تعرفونه، ولهذا السيد الوزير اللي تنطلبو على الدولة أن تعمل على تأهيل هذه المؤسسات المالية والمؤسسات البنكية بشكل عام استعدادا للمنافسة الدولية وللتحدي، ولا سيما نحن مقبلين على تحديات عظمى في 2010.

وشكرا السيد الرئيس والسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير المالية للرد على التعقيب.

السيد وزير المالية والخوصصة:

زوج ديال النقط السيد الرئيس غادي نقول:

النقطة الأولى، بغيت أنه السادة المستشارين يطمئنوا، التدبير غير السليم ديال البنوك اللي كان قبل ما يمكنش يعاود يرجع، لأنه كاين ضوابط، كاين الآن رأسملة هذه المؤسسات، وكاين متابعة يومية وأسبوعية من طرف بنك المغرب، وكاين خضوع كل هذه المؤسسات للضوابط الاحترازية، هذا شيء أساسي، وهذا شيء مهم لطمأنة تطور الاقتصاد الوطني.

النقطة الثانية: ما فيها باس نعطي بعض الأرقام، السنة الفارطة لأن هاذ البنوك أشنو شغلها؟ تعطي القروض، السنة الفارطة القروض للاقتصاد تزايدت ب 25% منذ بداية هذه السنة، إلى الآن تزايدت ب 20%، هذه الأرقام لم نكن نحلم بها أبدا في المغرب، وكل البنوك ومنها البنوك بطبيعة الحال أولا وقبل كل شيء اللي الدولة حاضرة فيها مثل البنك الشعبي، مثل القرض العقاري والسياحي، مثل القرض الفلاحي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس والأخير الموجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول مراقبة المؤسسات العمومية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، إبراهيم مامي، العربي القباج، ناجي فخاري، عبد الغني مكاوي، مصطفى قاسمي، وعبد الكبير برقية، الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي المستشارون،

من المعلوم أن الحكومة الحالية قد رفعت شعار التخليق، كذلك محاربة الرشوة والفساد، والدليل على ذلك أن الدولة في ظل هذه الحكومة الحالية قد صادقت على اتفاقية محاربة الرشوة والفساد سنة 2003، وأن الحكومة توجت تلك المصادقة بالإتيان بعدة قوانين إلى البرلمان من أجل تكريس تخليق الحياة العامة، ومن بينها التصريح الإجباري بالممتلكات، وكذلك محاربة تبييض الأموال، والتي كانت محل نقاش مستفيض داخل هذه القبة، وقد توجت بالمصادقة في الأيام الأخيرة.

وبطبيعة الحال، وفي هذا السياق، الحكومة رغم أنها لا تولي جهدا في هذا السياق، إلا أننا نلاحظ، المواطن يلاحظ أن هناك بعض المؤسسات العمومية الموكول لها تدبير مرافق هامة في المجال التنموي والاقتصادي، والتي ستتمتع باستقلال مالي وإداري، تظهر عليها بعض علامات التبذير لا في الواجهة من خلال البنايات الفارهة والسيارات الفارهة إلى غير ذلك، الشيء الذي يوحي، وأقول يوحي، وأسطر على يوحي، بأن تلك المؤسسات تكون خارج المراقبة الدقيقة لأنها تتصرف في المال العام في نظر البعض بكل تسيب، ونحن ما أحوجنا إلى تلك الأموال لصرفها في ميادين أخرى تشكو من خصاص كبير، وخاصة في العالم القروي.

وبطبيعة الحال هذا موكول للمفتشية العامة، هذه الرقابة ولا يمكن أن تتذرع تلك المؤسسات باستقلالها ومجالسها الإدارية وما تتخذه من قرارات، بل لا بد أن يكون هناك تتبع لكل درهم من المال العام ليصرف فيما أعد له لأنه أموال الشعب.

وهكذا وعليه فإننا نسائلك السيد الوزير، وبكل احترام، ما هي الإجراءات والتدابير التي دأبت وزارة المالية باتخاذها في إطار المفتشية العامة من تشديد الرقابة على هذه المؤسسات لكي تكون منضبطة مع القوانين المنظمة لها، ولتحافظ على المال العام وصرفه فيما أعد له؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير المالية والخوصصة للإجابة على السؤال.

السيد وزير المالية والخوصصة:

أشكر السيد المستشار المحترم والسادة المستشارين اللي طرحوا هاذ السؤال.

طبعا أنا أتقاسم معهم غيرهم على المؤسسات العمومية وعلى المال العام، ربما وزارة المالية عندها واحد الاهتمام أساسي بهذه الأوضاع، وأشكر السيد المستشار اللي استعمل هاذ فعل يوحي لأنه الواقع بكامل الصراحة المؤسسات العمومية وضعيتها تحسنت كثير، وملي تنتحدثو على الأشغال الكبرى اللي كاينة في بلادنا راه هي اللي تتقوم بها، ومعنى هذا هو أنه مبقاتش مريضة، ولات عندها فوائض، ولى عندها ربح، وهي التي تستثمر بالأساس، ويمكن لي أن أقول لكم هي الملزم الأول اللي تيأدي الضرائب هي الأولى في الضرائب.

ثانيا: مجالسها الإدارية تتجتمع بانتظام أمام السيد الوزير الأول أو الوزراء الذين فوض لهم ذلك، هي مراقبة على ثلاث مستويات من طرف المديريات، المنشآت العامة كانت هاذ المراقبات قبلية، الآن ولات شيئا فشيئا مراقبة مصاحبة وأحيانا بعدية، وكاين المراقبة البعدية ديال المفتشية العامة للمالية والمجلس الأعلى للحسابات، هذا وقع في 2000 وقع إصلاح نظام المراقبة:

أولا: وقع تعميمه، مثلا نعطيكم المكتب الشريف للفوسفاط، وزارة المالية مكانتش تتبع الأرقام دياولو لأن تتعرف كلشي يوميا؛

ثانيا: ولات هذه المراقبة مصاحبة أي ملي المؤسسات يكون عندها الوسائل الإعلامية، وسائل التدبير، وسائل التدقيق، وعندها إمكانيات المراقبة الداخلية حسب المقتضيات حتى ديال القانون

التجاري، أحيانا في ذلك الوقت تنطبقو عليها واحد المراقبة اللي تتشجعها، واللي تتجعلها تلعب دور خاصة، وهذا هو اللي جديد أن هذه المؤسسات مبقاش عندها احتكار، وبالتالي خصها تدافع على راسها، تدخل في السوق لا داخليا ولا دوليا، مثلا المكتب الشريف للفوسفاط عندو مزاحمة لا تتصور دوليا، إلى محضاش راسو، المكاتب الأخرى كلها اللي عندها الآن يجب أن تحضر نفسها، مثلا l'ODEP، الآن مبقاش بوحدو في السوق، هذا هو اللي جديد، وبالتالي الأنظمة لا ديال الصفقات والأنظمة ديال التدبير، ثم درنا واحد الاتفاقية، واحد ما نسميه برنامج اتفاقية مع بعض المؤسسات، وخاصة مع بريد المغرب، المكتب الشريف للفوسفاط، المكتب الوطني للسكك الحديدة، المكتب الوطني للكهرباء، المكتب الوطني للماء الشروب، المكتب الوطني للنقل، الصندوق المركزي للضمان، مجلس القيم المنقولة، هادو اعتبرنا بأهم عندهم آليات داخلية للتحكم في التدبير، إضافة إلى المجلس الإداري نتاعهم، وبالتالي درنا معهم واحد العقود برامج، وأعطيناهم إمكانية ديال المراقبة العام، فبصفة عامة، حنا مطمئنين على المؤسسات العمومية الكبيرة، وفي نفس الوقت هي مسؤولة.

أولا: سنويا تنقدمو لكم واحد التقرير سنوي يصاحب القانون المالي فيه كلشي بكامل الوضوح، ثم الوزراء المختصين واللي متبعين عندهم الوصاية التقنية أمام اللجان، يمكنهم يدرسوا وضعية كل مؤسسة، فلذلك العبارة ربما سهلت علي الأمور ملي قلت يوحي راه في الواقع كلمة ديال يوحي أن الأشياء تتحسن سنة إلى سنة.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار للتعقيب على السيد الوزير.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات التي بقيت دائما تدور في كلمة توحي، المؤسسات العمومية دائما كانت تحت جناح الدولة، فإذا كان الربح كانت بخير وتتمتع أكثر من غيرها ليس على غرار ما يقع في القطاع العام بالنسبة لموظفي الدولة، ويتمتع أصحابها بامتيازات كبرى، لا قبيل للموظفين في الإدارة العامة بها، ثم كذلك إذا فشلت الدولة تأتي إلى نجدها وبنجدة الدولة تدخل كذلك في تلك الرفاهية غير المعهودة في القطاعات الأخرى.

ثم كذلك هناك ارتباط آخر، ما هو الخيط الرابط بين هذه الرفاهية وهذا التحسن وتقليص المديونية بالنسبة لهذه المؤسسات؟ ثم كذلك في ذلك الرفاه استفزاز لبعض القطاعات الأخرى الحكومية التي لا تكون ضمن المؤسسات العمومية، بحيث يرى الزميل الذي انخرط في القطاع العام، يراه بعينه ولا يرى بعينه ما لا نراه، الذي انخرط في القطاع والكل والمواطن في القطاع، ونحن في وقت دقيق والمواطن أصبح يتتبع الإعلام بجميع أنواعه، فلابد أنه يراقب ويلاحظ.

ولهذا إذا كان ذلك الرفاه لا ينبغي أن ينعكس على أصحاب ذلك المنصب أي المؤسسة العمومية بقدر ما ينبغي أن ينعكس على المواطن كذلك، هذا هو السؤال المطروح، وبالتالي هل هناك بالفعل مراقبة من أجل الحكامة والترشيد في النفقات لكي يكون هناك رابح–رابح؟ الذي يعمل في المؤسسة العمومية يكون رابح من ناحية الامتيازات، ولكن كذلك المحيط ينبغي أن يكون رابحا، مساواة مع ذاك الربح الذي لا يكون له إلا بالوسائل التي ضمنتها الدولة لتلك المؤسسة.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد علي التعقيب.

السيد وزير المالية والخوصصة:

ما فيها باس، السيد الرئيس، بأنه تتعطونا شوية ديال الوقت باش نذكروا في مجلس المستشارين المحترم نقول ثلاثة ديال الحوايج انطلاقا من التدخل ديال السيد المستشار المحترم.

النقطة الأولى: عفاكم المؤسسات العمومية فيها نوعين: كانت المؤسسات العمومية اللي هي امتداد ديال الإدارة، تقوم بدور إداري، والدولة تساعد لأنه عمليا امتداد ديال الإدارة، ومنها كذلك حتى الأكاديمية ديال التعليم، هاذ العامين فيها يمكن لنا نعتبرهم موظفين كالمؤسسات الأخرى التي تعمل القطاع التجاري وفي

القطاع الصناعي، هي مبقاش تنعتبروها في شكل مرتبط بالإدارة، هي مقاولات ومزاحمة والأطر نتاعها تيمكن تطلب من طرف الجميع، إلى مبغاوش يمشيوا للقطاع الخاص، وبالتالي إذن فواحد المجال ديال المزاحمة.

النقطة الثانية: كذلك المديونية ديال المؤسسات، وكنشكركم منين طرحتيو هاذ السؤال في اعتبار نقصت بل فيها كثير لرد الديون بشكل قبلي، إذن هنا مبقاتش إشكالية.

طبعا كما قلت سابقا البرامج الاستثمارية نتاعها تتقدم، وهي اللي مهم جدا لأن هذا هو اللي ضمنها المستقبل، طبعا عندنا بعض المؤسسات كبيرة جدا اللي عندها مازال مشاكل من الماضي، خاصة صناديق التقاعد، المكتب الشريف للفوسفاط، العجز ديال هاذ الصندوق 33 مليار درهم، ومع ذلك غدي نحلوه إن شاء الله، المكتب الوطني للكهرباء 12 مليار درهم هذا ناتج على عدة عقود، لكن بحال اللي تحلوا مشاكل ديال استخراج التقاعد ديال المؤسسات الأخرى، السكك الحديدية بالنسبة للموانئ أو بالنسبة لقطاعات أخرى غادي نحلوه إن شاء الله، وعندنا قريب كما أخبر السيد الوزير الأول في خطابه سيوقع اتفاقية مع المكتب الشريف للفوسفاط لحل هذا الملف، هذا هو اللي عاطيه إمكانية باش ينخرط في واحد الاستراتيجية صناعية واعدة إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تنشكر السيد الوزير على المساهمة ديالكم القيمة في هذه الجلسة.

أخبر السادة المستشارين المحترمين أن رئاسة المجلس توصلت برسالة من الوزارة المكلف بالعلاقة مع البرلمان تحيطنا علما أن السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد سيجيب عن السؤالين الشفهيين الموجهين إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، والمدرجة في جلسة يوم الثلاثاء 17 يوليوز 2007، إذن ننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول وضعية المتقاعدين، للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف أوعمو، الحسن أكوجكال، جناح عبد العزيز، محمد الزعيم، محمد صالح اقميزة، حسن الغزوي، سيدي محمد أخطور، محمد الرحموني، العربي خربوش، أحمد الشوفاني، أحمد الرحموني، الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين ،

السيد الوزير،

سؤالنا اليوم حول وضعية المتقاعدين.

يعيش عدد كبير من المتقاعدين، خاصة متقاعدي القطاع الخاص، وضعية مأساوية، وإضافة إلى هزالة الراتب، يعاني المتقاعدين من غياب مساعدة اجتماعية، من فراغ وعدم وجود آلية خاصة، ماعدا بعض الحالات القليلة وعدم إهمال صناديق التقاعد بالحياة الاجتماعية للتقاعد.

لقد أصبحت هذه الشريحة الاجتماعية في اتساع مستمر وتزداد اتساعا في السنوات المقبلة، وقد قامت الدولة خلال المدة الأخيرة بمجهود هام لتحسين الوضعية المادية للمتقاعدين رغم بعض النواقص التي مازالت قائمة، لكن هذا ليس موضوعنا.

سؤالنا اليوم حول الوضعية الاجتماعية للمتقاعدين، فمن المفروض أن تقوم الهيئة المعنية للتقاعد بخدماتها، مثل إنشاء نوادي خاصة، ودور لإيواء من هم في حاجة إلى ذلك لمواكبة صحية، خاصة ما يتعلق بأمراض الشيخوخة، وعقد اتفاقيات مع بعض مصالح الدولة، كالسكك الحديدية للاستفادة من النقل المجاني أو بأثمان منخفضة، وكذلك الشأن بالنسبة للنقل الحضري والنقل الطرقي، إضافة إلى مؤسسات أخرى يمكن أن تقدم خدمات اجتماعية للمتقاعدين أو أن المستفيد هي من خبراتها وتجاربها، خاصة بالنسبة للأطر والكفاءات التي ينبغي أن تستفيد منها البلاد، وأن لا تترك فرصة للضياع والإهمال.

نسائل معاليكم: هل تقوم وزارتكم (...) ضد هذه الهيئات والمؤسسات؟ وهل لديكم برنامج بهذا الشكل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد صلاح الدين مزوار وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم لكم باعتذار السيد مصطفى المنصوري لعدم حضوره نظرا لتواجده بمدينة الناظور.

في البداية أود أن أشكر السادة المستشارين من أعضاء فريق التحالف على طرحهم هذا السؤال حول وضعية المتقاعدين.

وجوابا عليه، يشرفني أن أفهي إلى علمكم أنه في سنة 1993 تم الرفع من قيمة المبلغ الشهري لكل معاش عن الزمن أو الشيخوخة بنسبة 10%، كما تم إضافة 200 درهم لفائدة متقاعدي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وابتداء من فاتح يوليوز 2001 عرفت هذه المعاشات زيادة 100 درهم أخرى، حيث استفاد منها حوالي 240 ألف متقاعد بتكلفة مالية سنوية تقدر ب 250 مليون درهم.

ومن أجل تحسين مستوى المعاشات الممنوحة تم كذلك الرفع من المقدار الأقصى للأجرة المتخذة أساسا لتقدير واجبات الاشتراك المتعلقة بتغطية المصاريف الخاصة بالتعويضات القصيرة والطويلة الأمد، من 5000 إلى 6000 درهم، وذلك ابتداء من فاتح أبريل 2002، الشيء الذي كان له أثر إيجابي على تحسين قيمة المعاشات التي يصرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الشهور 36 أو 50 شهر السابقة بآخر شهر من التأمين قبل بلوغ سن الإحالة على التقاعد.

فيما يخص المعاشات الممنوحة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد، فقد عرفت هي الأخرى كذلك ارتفاعا بقيمة 50% من التعويضات والمكافآت النظامية القارة والدائمة، كما استفاد عدد من المتقاعدين من التخفيض الضريبي الذي جاءت به المادة 87 من القانون المالي لسنة 2007.

وأود كذلك بهذه المناسبة أن أخبر المجلس الموقر بأن المجلس الإداري للضمان الاجتماعي المنعقد بتاريخ 19 يناير2007 قد صادق على مجموعة من المشاريع والمراسيم التي تمت المصادقة عليها من طرف المجلس الحكومي، ويرتقب أن تتم المصادقة عليهما، وتهم أساسا الزيادة بنسبة 4% من قيمة المعاشات المصروفة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي، وكذلك تمديد نظام التغطية الصحية الإجبارية الأساسية إلى المستفيدين من المعاشات التي يعادل مبلغها أو يفوق 500 درهم، حيث يرتقب أن يستفيد من هذا النظام حوالي 500 ألف متقاعد وذوي الحقوق، كما أن هناك نقطة أخرى مرتبطة باعتماد آخر أجرة عند تاريخ الحذف من الأسلاك الإدارية للإحالة على التقاعد كوعاء لاحتساب المعاشات، قد قلص بشكل كبير الفرق بين مبلغ الأجرة وبين مبلغ المعاش الذي أصبح يعادل أو يفوق قليلا آخر أجرة إضافية صافية، وذلك بسبب الإعفاء الضريبي الهام المتمثل في نسبة 40% المطبق بدون تحديد لسقف المبلغ المعفى مقارنة مع المبلغ الخاص بالأجور الذي لا يتجاوز 17%.

وبخصوص عدم اهتمام الصناديق المسيرة لأنظمة التقاعد للحياة الاجتماعية للمتقاعدين، تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن جل القوانين المنظمة لأنظمة التقاعد قد حددت اختصاص الصناديق المسيرة لأنظمة التقاعد في منح معاشات التقاعد والزمانة ومعاشات دوي الحقوق، بالإضافة على التعويضات العائلية، ولم تتضمن المقتضيات القانونية المنظمة لها أي إشارة إلى الخدمات الاجتماعية الواجب تقديمها للمتقاعدين، بالإضافة إلى أن هذه الصناديق لا يمكنها استعمال مواردها المالية إلا في الأمراض المحددة وفي نصوصها التشريعية.

وكما هو معلوم كذلك، شرع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في استخلاص واجبات الاشتراك المتعلقة بالأجراء، وكذلك أصحاب المعاشات ابتداء من شتنبر 2005، وذلك لتطبيق الظهير المتعلق بمدونة التغطية الصحية الأساسية، ويمكن الجزم اليوم بأن التغطية الصحية الإجبارية للقطاع، أصبحت منذ فاتح مارس 2006 واقعا ملموسا وبدأ الصندوق انطلاقا من هذا التاريخ في صرف مبالغ استرجاع مصاريف العلاجات.

أما بالنسبة لنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض في القطاع العمومي المسير من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، فقد انتقل عدد المستفيدين من 2.6 مليون مستفيد، من بينهم 78 ألف متقاعد إلى 3.2، بما فيهم 110 ألف متقاعد أي بزيادة 250 ألف مؤمن جديد وحوالي 700 ألف مستفيد، مع الإشارة إلى أن حوالي 70% من المؤمنين يؤدون الحد الأدنى من نسبة الاشتراك.

وبفضل العمل الذي تقوم به جمعية المتقاعدين لصالح منخرطيها فإن البعض منها قد استطاع تحقيق عدة مكاسب اجتماعية من خلال الاتفاقيات مع بعض المرافق العمومية أو الشبه عمومية والخاصة، حيث أصبح المتقاعدون والمنخرطون في بعض هذه الجمعيات يستفيدون من تخفيضات في تذاكر السفر لدى المكتب الوطني للسكك الحديدية مثلا، بالإضافة إلى استفادة بعض منخرطي جمعية متقاعدي القطاع العام من دعم ومساندة الصندوق المغربي للتقاعد، طبقا لشروط محددة، وذلك حتى تتمكن هذه الجمعيات من تنشيط عملها الجمعوي لفائدة أعضائها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الوزير، في الواقع أن السؤال الذي طرح أمامكم لم يكن يرغب في الحصول على معلومات تتعلق بمالية، وكيفية تدبير مالية المتقاعد وصناديق التقاعد، ولكن عرضكم وجوابكم كان أشمل يتضمن هذا الجانب، وأنتم مشكورين عليه، بجانب ما تقوم به إدارة الشغل فيما يتعلق بالوضعية الاجتماعية جزئيا للمتقاعد، ولكن هدف السؤال هو أن نتقدم نسبيا إلى طرح سؤال المتقاعد في عمقه، وهي وضعية المتقاعد من منظور حقوقه الاعتبارية في المجتمع، المتقاعد المغربي له مقومات، من جملة هذه المقومات الأساسية، وهو الجيل من المتقاعدين الآن ساهموا، كل من موقعه، في تحرير البلاد من قبضة الاستعمار، وساهموا في بناء الدولة الحديثة المغربية من عهد الاستقلال.

ساهموا كذلك من خلال موقعهم التاريخي من بناء صناديق متعددة بأموالهم واقتطاعاتهم، فبفضلهم الآن هناك إشكالية، وهناك وضع للتقاعد الآن يأخذ حيزا كبيرا في عمل الحكومة من أجل البحث عن الإصلاحات، وأظن أن المرحلة القادمة بعد الانتخابات، والملف الأكبر الذي سيطرح على الحكومة سيكون موضوع إصلاح التقاعد بالمغرب، إلا لما كان سيبقى هذا المشكل يحتاج للحل بسرعة.

من جملة مقومات هذه الفئة أنها تتمتع بقيم التحرير لأنها ساهمت في البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد في ظروف صعبة، وعرفت يعني مسار معقد من ناحية الإطار المؤسساتي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومع ذلك استطاعت أن تصبر وأن تتحمل المسؤولية، فتكونت لديها خلال هذه التجربة المريرة تقوية القدرات التحررية اللي يمكن أنها أصبحت طاقة اللي يمكن أن تتحول إلى بناء في سن التقاعد.

لذا نتساءل: هل هناك استشعار وشعور بهذا؟ كيف سنحول هذه القوة التحررية، ونحن في حاجة إليها؟ وبخصوص مجال السلوكات المدنية التي تعتبر الحلقة الكبيرة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وهذا واحد الشريحة كبيرة تحمل هذا.

المقومة الرابعة هي قيم التطوع التي لهؤلاء الناس من خلال أدائهم قبل التقاعد، ومن خلال ما بعد التقاعد، رغم عدم وجود آليات اعتبارية لإدماجهم في المجتمع، لما أقول عدم وجود، عدم إشراكهم في إيجاد حلول أزمة صناديق التقاعد، رغم أنه هم الذين يملكون بالأساس ديال هذه الصناديق، عدم وجود آليات للرصد أو المرصد الوطني للتقاعد، كما عليه الحال في دول أخرى، باقي مقصيين، ومع ذلك يفتخرون ويقومون يعني هاذ قيم التطوع، ونشاهدهم أينما كانوا.

ويؤسفني، السيد الوزير والسيد الرئيس، أن نرى أولادنا ترى صورة المتقاعدين اللي هو إما أب أو أم وجد وجدة، ونراها في صور تكاد أن تكون حزينة، ناس في منتهى العمر، يعني مقصيين، على أنهم ليس لهم دور في المجتمع، ولكن باش يلعبوا "الضاما" هاذ

الشي باش كتصورهم الصحافة في بعض الأحيان، ولا باش يلعبوا على الأرض، ولا باش يبقاو تحت الأشجار مقصيين.

هذه الشريحة ديال الآباء، ديال الأجداد، ديال المغرب الأصيل أن يتحملوا هاذ المقومات اللي أنشأوها وقووها رغم الصعوبات الكثيرة اللي هي يتوفرون عليها.

بهذه المناسبة لا بد أن نحيي المظاهر المتعددة التي يفرزونها من خلال جمعياتهم والفيدرالية الوطنية للتقاعد، التي أسست خلال السنين الأخيرة، أظن أنهم يستحقون الإنصات، يستحقون المشاركة، يستحقون الاستقبال من مكاتب الوزراء، ليسوا دائما يطلبون المطالب، كانوا أعضاء في النقابات، وما زال يعرفون كيف يصيغون هذا المطلب، الآن لم يعد لهم في مطالب، مستقبلهم غامض، يريدون الاندماج، الاعتراف لهم بحق الاندماج في المجتمع بكرامتهم، بتكريمهم، برد الاعتبار إليهم في الاستفادة بجزء بسيط من ما هم أحق به في النقل، في التداوي، في التكوين، في الاتصال مع الأجيال، في تقديم المساعدة، الجماعات المحلية في حاجة إلى هؤلاء الناس بشكل كبير، أي إطار الآن ننتظره أو نحاول التفكير فيه لإيجاد الإدماج الحقيقي لهؤلاء والمغرب بحاجة إلى القدرات التطوعية الكبرى، إلى قدرات التحرر، وهو يعبر الآن مرحلة تاريخية صعبة جدا بإكراهاتها، العولمة وإكراهاتها الانتقالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد المستشار، لا يمكننا إلا أن نشارككم كل ما عبرتم عنه، وكل الشعور والعواطف الخالصة والصادقة اتجاه المتقاعدين ببلادنا، أنا متفق معكم بأنه في مجتمع لازال في حاجة على مستوى العمل الجمعوي، وعلى مستوى كل المشاريع المحلية، خصوصا في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي هي في حاجة إلى خبرات وتجارب البلاد أن نستفيد من كل هذه الطاقات.

وأنا متفق معكم في ممارستي الشخصية في التعامل مع المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإعادة تأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة، أمضيت اتفاق مع جمعيات الأطر المتقاعدين، الأطر الذين انخرطوا في عملية مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وهم يبرهنون على كفاءتهم، ونستفيد من تجربتهم، يساعدوننا في حل مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بمجموعة من المقاولات.

إذن نحن متفقون، ويجب التركيز بالطبع على هذا الجانب، لأنه الواحد منين كيمشي 60 عاما للتقاعد المعدل الحمد لله ديال الحياة في بلادنا وصل إلى 72 عاما، بمعنى أنه مازال كل واحد فينا يقدر يعطي من بعد التقاعد 10 سنوات أخرى من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول التغطية الصحية للفلاحين، للمستشارين السادة: بوشعيب الهلالي، محمد الخضوري، عبد الرحمان أوشن، أبو بكر عبيد، محمد الهبطي، حسن أشنكلي، أحمد العاطفي، عبد السلام خيرات، محمد النقاد، عبد الوهاب بلفقيه، الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

السؤال يتعلق بالتغطية الصحية للفلاحين، أي سكان المناطق القروية، منها كانت قروية للحواضر أو المناطق النائية، وفي هذا السؤال يمكن القول على أن الجهود تبذل من طرف الحكومة، ومن طرف السيد الوزير المسؤول عن القطاع في مجال تأهيل قطاع الصحة العمومية، وتعميم التغطية الصحية الأساسية، وذلك بوضع منتوج خاص بفئات مزاولي المهن الحرة والمستقلين: نظام المساعدة الطبية لفائدة الشرائح المعوزة، أي الفقراء مع اعتماد نظام للتأمين الإجباري عن المرض للعاملين في القطاعين العام والخاص.

غير أننا نلاحظ كثيرا، وننتبه كثيرا على أن السيد الوزير المحترم لا يلتفت إلى فئة من المواطنين تكد وتشتغل في صمت دون أن تستفيد من أي حماية، سواء اجتماعية أو صحية، وهي فئة الفلاحين سكان البوادي، الذين نطلب منهم جميعا الإنتاج السكري وإنتاج الحبوب وإنتاج اللحوم، هاته الفئة التي تعيش في صمت تام.

ومما يزيد الأمر تعقيدا الواقع المتدهور، والغير متكافئ للمؤسسات الصحية والفوارق الموجودة بين ما هو حضري وقروي، الذي يترتب عنه عدم الإنصاف في ولوج العلاجات والخدمات التي تقدمها هاته المؤسسات، مما يفرض على الحكومة تحسين مستوى التغطية بشبكة التجهيزات الصحية بالعالم القروي.

نحن نسال السيد الوزير المحترم عن ما يريد اتخاذه لضمان استفادة هاته الشريحة من تغطية صحية كاملة، بما يعني تغطية تكاليف الاستشفاء من نفس الأمراض التي يشملها نظام التغطية الصحية الإجبارية الخاص بالمأجورين تجسيدا لهدف الحكومة: الصحة للجميع، الذي هو صنف ضمن الأولويات الإستراتيجية في المجال الاجتماعي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد المستشار المحترم على وضعكم لهذا السؤال المتعلق بفئة مهمة من المجتمع المغربي، اللي هي شريحة الفلاحين، وما أحوج الفلاحين ببلادنا ليس فقط إلى التغطية الصحية وحدها، بل كذلك إلى تنمية حقيقية تساعدهم على تحسين الدخل لكي تتاح لهم إمكانية تحسين حياتهم بشكل عام، ما يمكن لي إلا أن أؤكد لكم في هذا المجال، وفي بعض الأرقام التي أعتقد لا مجال لسردها، هو أنه الحكومة اشتغلت كما أشار إلى ذلك السيد الوزير الأول في ميدان الصحة على اتجاهين أساسيين:

- الاتجاه الأول يهم تقريب الصحة من المواطنين، وأساسا على مستوى العالم القروي، في العالم القروي فين كيتواجدوا أساسا الفلاحة؛

- الاتجاه الثاني: هو تعميم التغطية الصحية، والتغطية الصحية أساسا كما أشار السيد الوزير الأول، اشتغلنا على يعني الثلث الأول، اللي هو الثلث ديال المأجورين، الثلث الثاني واللي كيدخل فيه نسبيا الفلاحين اللي هو التجار والحرفيين وأصحاب المهن الحرة والمستقلين، والثلث الثالث اللي هو ثلث المعوزين.

وفي إطار كذلك المعوزين هناك شريحة كبرى من الفلاحين، إذن هناك مقاربة أخذت الوقت ديالها، لأن هناك ضروري أن يكون اجتهاد، ويكون كذلك حلول عملية تواكب الحاجيات ديال التغطية الصحية، انطلاقا من التصريح والتزام الحكومة فيما يخص الصحة للجميع.

إذن كاين هناك اليوم كنتوفرو على ميكانيزمات وإمكانيات وحلول بالنسبة للتغطية الصحية الإجمالية، اللي كتهم كل الشرائح ديال المجتمع ديالنا، واللي بالطبع في آخر المطاف غادي يستافدوا منها الفلاحين.

زيادة على هذا أومن بأنه لسنا في حاجة إلى بلورة أشياء أكثر اقتراب من هذه الشريحة، هذه يعني عندها خصوصيات، وخصنا نزيدو نفكرو في إطار هاذ الحلول التي تهم التغطية الصحية، زيادة على كل ما وفرته الحكومة اليوم، أنه بالنسبة للقطاع ديال الفلاحين، وأساسا فيما يخص الإشكالية ديال الخدمات الصحية وخدمات القرب، يجب أن يكون هناك اجتهاد، لأنه المعطيات الرقمية على المستوى ديال الصحة ببلادنا تبين أنه أكثر نقط الضعف لازالت في العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير جوابكم كان مسكنا يعني بالنسبة للأغلبية ديال المغاربة الحاضرين، نحن نطرح سؤالا ماشي حول شريحة من الشرائح، ولكن حول الأغلبية ديال المغاربة، لأنه كما هو في علم الجميع، وفي علم السيد الوزير هو أنه الأغلبية ديال السكان اللي في

البادية، إلى جينا نشوفو كيفاش فصل السيد الوزير كما أشرتم الوزير الأول، نجد على أنه حنا يلاه غادي نبداو التفكير باش نضمنو الصحة اللي هي في الخطاب الرسمي الصحة للجميع.

بغيت نفسر للسيد الوزير على أنه في القطاع المنظم للفلاحة مخصش ننتظرو إجراءات أخرى أو تصريحات أخرى أو نظام آخر بحيث التعاونيات والنقابات يعني مهيئين باش خصهم يدخلوا للتغطية الصحية القانونية، كما هو الشأن في القطاعات الأخرى شي مرة نقدرو نقولو على أنه مشكل ديال الاقتطاعات، هاذ الشي لاش فسرت للسيد الوزير، علاش أنه في القطاع المنظم اللي هو في هذه الشريحة، يمكن كيمثل واحد الربع أو الثلث يعني مهيأ.

ولهذا أردت أن ألتمس من السيد الوزير باش إوعدنا لأنه راه التصريح الرسمي هو الصحة للجميع حنا كنتكلموا علي الأغلبية اللي بقا الصحة موصلتهاش لحد الآن وشكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة.

شكرا للسيد المستشار، السؤال الموالي موجه للسيد وزير الثقافة حول مضاعفة الاهتمام بالمآثر التاريخية للمستشارين المحترمين السادة الحاج المعطي بنقدور، علال لعزيوني، العلمي التازي، محمد عبو، إبراهيم الحب، أحمد السرغيني، خيري بلخير، عبد السلام الهمس، عبد الله الغوثي، مولاي محمد المسعودي، بنونة الوريدي عمر، محمد مفيد، الكلمة لأحد المستشارين لتقديم لسؤال.

المستشار السيد علال عزيوني:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

تعتبر المآثر التاريخية من التراث الثقافي الوطني، مما يستدعي الاهتمام الحقيقي بهذه المآثر، ومضاعفة المجهودات من أجل ترميمها وتوظيفها في إطارها الواسع، مع تخصيص اعتمادات مالية لهذه الغاية، والعمل على خلق شركات مع كل الفاعلين والمؤسسات الجماعية والمحلية، قصد إصلاح هذه القطاعات التاريخية والترويج لها للتعريف بها أولا، ولتوظيفها توظيفا عقلانيا يسدي عليها قيمة إضافية.

لذا نسألكم السيد الوزير على الإستراتيجية بخصوص المعالم التاريخية المتواجدة ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد محمد الأشعري وزير الثقافة:

شكرا السيد الرئيس، وشكرا السيد المستشار المحترم.

بدون شك فإن التراث الوطني بشقيه المادي والغير المادي يعتبر اليوم من الثروات الأساسية في بلادنا على المستوى الاقتصادي، وليس فقط على المستوى الرمزي، إذ يشكل العمود الفقري لسياحتنا، ويشكل كذلك إمكانيات كبيرة في مجال التشغيل، ويحتاج خبرات جديدة، واستراتيجيتنا في هذا المجال متعددة الأوجه:

أولا: هناك حرص على تسجيل وترتيب عدد من المآثر التاريخية، وقد صنفت في السنوات الأخيرة العشرات منها، مما يجعلها تحت حماية القانون.

ثانيا: دائما في هذا المجال هناك مجهود تشريعي كبير، وقد كانت لنا فرصة مناقشة مستفيضة لهذا الموضوع،

عندما ناقشنا القانون المتعلق بحماية التراث المنقول في هذا المجلس الموقر، وكذلك هناك آليات اليوم لجرد التراث الوطني، لأننا لكي نكون لنا سياسة ميدانية في مجال المحافظة على التراث، له دمج جرد دقيق لتراثنا الوطني، وقد أنشأنا المركز الوطني لجرد التراث الذي يقوم اليوم بمجهود جبار في هذا الإطار.

وبالإضافة إلى هاذ العمل القانوني والتشريعي، هناك المجهود المباشر في ترميم المآثر التاريخية، يجب أن أقول بأن السنوات الأخيرة شهدت استثمار أزيد من 100 مليون درهم في ترميم وصيانة أزيد من 100 معلمة، وهذه المعلمات التاريخية الموجودة اليوم في منظر جيد، وهناك شراكة مستمرة مع عدد من الجماعات المحلية والجهات تسمح بمعالجة عدد كبير من القضايا المتعلقة بالمآثر التاريخية.

الآن بطبيعة الحال عندما نتحدث عن إستراتيجية، لا بد أن نفكر في كل البنايات التاريخية التي يجب أن تجد لها وظائف جديدة، لتتمكن من الاستمرار في الحياة بطريقة تلائم ماضيها وعراقتها، وهذا ما نحاول أن نجد له سبيلا مع المستثمرين، خصوصا في المجال السياحي ليحولوا بعض البنيات التاريخية إلى أماكن مفتوحة في وجه المواطنين والزوار الأجانب، ليس فقط كأماكن للزيارة، ولكن كأماكن للاستعمال لوظائف جديدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علال عزيوني:

شكرا السيد الرئيس.

نحن كذلك نشكر السيد الوزير على العرض القيم ديالو، ولا ننكر عمل الحكومة ولا عمل الوزارة، غير سؤالنا كالتالي السيد الوزير: أنتم تنسألكم اليوم على المعايير التي تتخذونها بالنسبة للمآثر التاريخية والأولويات، وأنتم من مدينة مكناس، ونعترف لكم بمجموعة من المجهودات التي قمتم بها، لأنه مؤخرا يعلم الجميع أنه السيد والي مكناس تافيلالت قام بمجهود جبار، الذي لا ينكره أي أحد، وقام بصيانة كبيرة للمآثر التاريخية التي تعتبر مدينة مكناس من مهد العرش العلوي والعاصمة الإسماعيلية، ولها من التاريخ ما لها من حقوق لهاذ البلاد.

احنا السؤال ديالنا كالتالي بالنسبة لهذه المآثر التاريخية اللي كترمم دابا، لابد أنكم السيد الوزير خصكم تكونوا مدخلينها في برنامج المدى البعيد ديالكم، لأنها من المدن العتيقة والترويج لهذه المآثر التاريخية، لابد أن يكون برنامج للترويج ديالها وتوظيفها توظيفا عقلانيا وإعمارها، الجميع كيعرف أن المآثر التاريخية في جميع البلدان كتكون عامرة بواحد المآثر، وتيمكن للزوار يدخلوا لها ويشوفوها بواحد الشكل اللي يمكن لو يليق بها، ويشرف البلاد والمدينة، واحنا أملنا كبير فيكم السيد الوزير، لأنكم كتديروا يد ومجهود آخر لمدينة مكناس لأنها واقفة على واحد المجهود وبالتعاون ديال الجميع، نبغيكم تديروا يدكم مع جماعة مكناس، راها هي قايمة وعاطية واحد المجهود كثير، واحد الرصيد من المال، والسيد الوالي حتى هو قايم بواجبه وتيقلب على الموارد من كل مكان باش يقوم بها، ومدينة مكناس راها عرفت واحد اسميتو، ونشكركم السيد الوزير ولنا فيكم الثقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

شكرا السيد المستشار المحترم، بلا شك تتعرفوا السيد المستشار بأن مدينة مكناس كغيرها من المدن العتيقة، خصوصا مصنفة كتراث إنساني، ومدينة مكناس هي مصنفة كتراث إنساني، تشهد تعبئة موارد الدولة لإعادة التأهيل هذه المدينة أو هذه المدن، وعندما تعبأ هذه الموارد فإننا جميعا وراء هذه الموارد، ونحن نشتغل يدا في يد مع السلطات المحلية، ومع الجماعات المنتخبة، وليس هناك من يمكن أن يعيد الاعتبار لمدينة عريقة بمفرده، فالعمل هو عمل جماعي، والموارد المالية هي موارد الدولة، وكل جهة تقوم بعملها في إطار التنسيق بين جميع الأطراف التي يهمها النهوض بالمآثر تاريخية في مدننا العريقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة حول الوضعية الصحية ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، عابد الشكايل، سفيان القرطاوي، عبد الله عباد، يحيى يحيى، حسن أبو العز، عبد اللطيف اسطمبولي، عبد الحميد بنعلوش، لحسن بوعود، الحاج الطاهري، الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عابد الشكايل:

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير، قبل كل شيء أعتبركم وأعتبر دينامية السيد الوزير سيكون معروف في هذا الملف، ولكن لا بد أن أصارحكم بما يحس به الشعب المغربي في هذا الملف.

السيد الوزير،

يعتبر القطاع الصحي من بين القطاعات التي تكتسي أهمية قصوى في حياة المواطنين نظرا لارتباطها الوثيق بهمومهم ومشاكلهم، وقد رفعت بلادنا شعار الصحة للجميع في إطار سياسة القرب، تستهدف تسهيل ولوج كافة المواطنين للخدمات الطبية بمختلف مستشفيات المملكة.

إلا أنه وللأسف فإن تحقيق هذه الأهداف تعترضه عدة معوقات ترتبط أساسا بالخارطة الصحية ببلادنا، والتفاوت الكبير بين المدن القرى في الاستفادة من البنيات التحتية الصحية، وكذا من نسبة الأطباء والأطر التمريضية العاملة في المناطق النائية، إلى جانب ذلك السيد الوزير فإن المتتبع للشأن الصحي ببلادنا يلاحظ الأوضاع الغير المرضية التي تعرفها بعض أقسام المستعجلات التي تعرف تزايد إقبال المواطنين عليها من أجل تلقي العلاج، كما أن نظام المراقبة المعمول بها في المستشفيات العمومية والخاصة ببلادنا لا يرقى إلى مستوى المطلوب، خاصة في ظل ارتفاع نسبة الأخطاء الطبية، وكذا الغياب الشبه التام لنظام المسؤولية الطبية بالنسبة لأطباء القطاع الخاص.

لذلك نسائلكم السيد الوزير، هل تمكنت بلادنا فعلا من تحقيق شعار الصحة للجميع؟ ثانيا السيد الوزير ما هو تقييمكم للوضعية الصحية ببلادنا بصفة عامة؟ وشكرا مسبقا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

أريد في البداية أن أقدم الشكر الجزيل للسادة المستشارين لطرحهم لهذا السؤال العريض الكبير الشامل والدقيق، والذي طبعا يتطلب وقت طويل للجواب عنه بصفة دقيقة، ولكن سأقوم بمس بعض رؤوس الأقلام.

أولا، شعار الصحة للجميع هو هدف رفع في سنة 1978 من طرف المجتمع الدولي، وهو سقف، يعني هدف يجب أن نصل إليه في عدة سنوات، هو في الواقع الإشكالية الكبيرة في تحقيق هذا الهدف هو الفقر والهشاشة وتشتت الساكنة على أراضي شاسعة، وأظن أن بلادنا دخلت في طريق صالح لرفع هذا التحدي، وهو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي بدأها أمير المؤمنين، والتي طبعا ستقلص من الفوارق المجتمعية في جيوب مختلفة، التي يوجد فيها الفقر والفاقة والهشاشة.

طبعا الوضع كذلك متعلق بالماء الصالح للشرب، بالكهرباء، بالتعليم، هي محددات الصحة بصفة عامة، ويأتي المستشفى والطبيب والدواء في آخر المطاف، وبالتالي فنحن في الطريق الصحيح، هناك اجتماع في 13 من شتنبر المقبل في بوينوسايرس لتقييم الوضعية على الصعيد الدولي، وستشارك بلادنا طبعا بمؤشرات موضوعية.

فيما يتعلق بالوضعية الصحية ببلادنا، لا يمكن أن تقارن إلا عبر مؤشرات معترف بها دوليا، وسأمر بثلاث منها: معدل الأمل في الحياة عند الولادة في بلادنا قد وصل إلى 72 سنة، تقريبا هو معدل العمر عند الدول المتقدمة، وبالتالي هذا المؤشر مؤشر مهم جدا، يعني أن الأمور تتحسن شيئا فشيئا.

المؤشر الثاني وهو خصوبة النساء، وقد انتقلنا من 7 أطفال للمرأة إلى 2.5، وهذا مؤشر مهم جدا، يعطي نظرة عامة عن جميع الإشكالات المطروحة على الصعيد الوطني، بما فيها التغذية.

والثالث هو الوفيات للأمهات والأطفال، وقد انتقلت مثلا من 92 بالألف سنة 1978 إلى 40 في الألف سنة 2004، هذا مؤشر مهم لا زال مرتفع، ولكن هناك تقدم، على الأقل قسم إلى اثنين، كان 92 وهبط إلى 40.

ثم بالنسبة للأمهات هناك كانت في 1978 الوقت اللي رفع فيه الشعار 386 وفاة لكل 100.000 ولادة حية، الآن انخفض إلى 227، طبعا الرقم لازال مرتفعا، ولكنه تحسن بكثير، وبالتالي فلدينا أرقام معروفة، معترف بها على الصعيد الدولي، يمكن أن ندلي بها في الوقت المناسب طبعا لعرضها.

فيما يتعلق بالأخطاء الطبية، هذه طبعا لن تتزايد، ولكن تزايد الشعور بها ومتابعتها، وهذا شيء مهم يجب أن نسجله بفخر كبير، الآن الرأي العام الوطني والصحافة والنواب يتابعون هذه الأخطاء، ويرصدونها، وهذا شيء مهم.

بالنسبة لأطباء القطاع الخاص، نفس هؤلاء الأطباء عندهم مسؤولية كبيرة جدا وحرفية مرتفعة جدا، فسأجيبكم كما أجاب السيد وزير الأوقاف هذا من المسائل الصغيرة عند هؤلاء الإخوان، يجب أن لا تعمم على الزملاء الذين يشتغلون في ظروف مهمة، وتمكنوا من عصرنة القطاع ومن دفعه إلى الأمام، ومن مساعدة الدولة في ملف ضخم صعب كالصحة، وفي الواقع أن سؤالكم أجاب عليه السيد الوزير الأول في هذا الصباح، وأن الزميل مزوار الآن حاليا، وبالتالي فأنا سعيد جدا لأمر بسرعة على بعض رؤوس الأقلام في هذا الملف الكبير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار للرد علي السؤال.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير على أجوبتكم، وأنا مع جميع المغاربة أعترف أن المغرب يتقدم، وكذلك أعترف بحرفية الأطباء المغاربة، وقلت لكم ذلك في اجتماع اللجنة وأعطيتكم المقارنة باللي مشاو تداواو في الخارج، واللي تداواو هنا، وكيف كانت النتيجة مع الأطباء المغاربة ديالنا.

ولكن الشيء المؤلم السيد الوزير، هو أننا الحمد لله المغرب الآن أصبح يتوفر على أكبر الأطباء والمستشفيات وآلات عصرية للعلاج، ولكن يخص شيء لنا مثلا أطباء وممرضات غير موجودين في دول أخرى، ولكن الشيء المهم هو أن المغربي في الوقت الذي يدخل إلى المستشفى لم يجد ذلك الاستقبال، واش آش تتحس احنايا أشنوا هو اللي كاين، تتخص شي حاجة لا تساوي شيء، ولكن عندها أهميتها هي المراقبة داخل المستشفيات، هي فعلا هي شيء تقني، طبي، علمي ولكن لا بد من إدارة صحيحة من أجل المواطن.

المواطن في بعض الأحيان يعالج غير بالكلام، غير بالهضرة، فعلا ولكن إذا كان قد استقبل بشيء مهم راه تيصبح نصف الدواء، ولكن إذا تسنى وبقى مرمي تماك بينما الآخرين بجانبه يمرون راه هذا شيء الذي لم نرده في مستشفياتنا، خصوصا وأن المغربي أدى ما يجب أن يؤديه، والدولة أدت وأعطت وبنات والفضل يرجع لكم كلكم السيد الوزير والحكومات والشعب المغربي، لأننا استطعنا نحققو شيء مهم في بلادنا، شيء في الميدان الصحي، ولكن تبقى هاذيك المراقبة.

اللي تنطلبو منكم السيد الوزير أنه تقلبوا على شيء اللي يمكن لو يصيب هذاك الشي اللي كينقص المغاربة ملي كيدخلوا الصبيطارات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الصحة حول الاستعدادات والإجراءات المتخذة لمواجهة الأمراض والأوبئة من فصل الصيف للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، محمد بلحسن خيير، جمال بنربيعة، رفيق بناصر، محمد القداري، محمد بترايدية، عبد الكبير برقية.

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين لإلقاء السؤال.

المستشار السيد محمد بلحسن خيير:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

لا يخفى على سيادتك، السيد الوزير، هو حل فصل الصيف والأوبئة اللي كتكون في فصل الصيف، ما هي التدابير المتخذة حول هذه الأوبئة اللي كتكون في فصل الصيف؟ بحال مثلا العقارب والسموم مثلا: لما الإنسان كتقرصو عقرب تيجيبوه السبيطار وتيحطوه بلا ما يديرو ليه لا دواء لا والو، حتى إما يموت أو في الصباح يقول له الله يهنيك إذا برا، إلي كان هاكا علاش يشدوه

يخليوه في دارو يموت أو يعيش ولا يشرطوا ليه كما كان بكري أو يمصوا ليه الدم.

هاذ الأيامات عندنا في تافيلالت إنسان قرصاتو عقرب جابوه للصبيطار بات محطوط في الصباح أصبح ميت، اعطاوه للفميلة ديالوا دفنوه في المساء، قال لهم جيبوه ندير لو التشريح، هذا من المغربات اللي في هاذ البلاد، إذا كان الإنسان ميداواش لاش بغا يجيبوه للسبيطار؟ أشنو هو الدور ديال السبيطار؟

لهذا، السيد الوزير، زيادة على الحالة المزرية للمستشفى الإقليمي ديال بني ملال كجناح ديال المرضى ديال العقل أغلبيتهم حالتهم مزرية لا من الناحية ديال اللباس، ولا من الناحية ديال الأغذية، ولا من الناحية ديال النظافة، ولا من الناحية ديال الأدوية، هذا راه من المغربات آ السيد الوزير.

لهذا اللي تنطلبو منكم السيد الوزير هو باش تعطى واحد العناية الكاملة للصحة، وبالخصوص هاذ المستشفى الإقليمي، اللي كيجي ليه الكل من الجهة كلها باش اللي مرض خصو يجيبوه للمستشفى ديال بني ملال رغم واحد العدد ديال المستشفيات في بني ملال اللي المريض تنقولو لو ياله اديوه إلى بني ملال.

لهذا تنطلبو منكم، السيد الوزير، باش تعطى واحد الأهمية لهاذ المستشفى، ولهؤلاء الناس المرضى، وبالخصوص الناس العجزة والناس الضعفاء والمساكين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة سيد وزير الصحة للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس،

بغيت نقول أن هذا السؤال وصلني في الواحدة والنصف غير مسجل على كل حال، السؤال الأول وصلني في الواحدة والنصف، والآن هناك سؤال ثاني، ومع ذلك طبعا سأحاول أن أجيب عن السؤالين، السؤال الأول متعلق اللي جاني مكتوب، متعلق بالتسممات والصيف، فالموسم الصيفي يعرف كل سنة تأهبا مستمرا وارتفاعا لليقظة في المستشفيات، وبالتالي فنحن نرصد نفس الإشكاليات، منها ما هو متعلق ونفس الأوبئة والأمراض، أولها هو التسممات الغذائية، ثانيها هو إشكالية مكافحة الحشرات ونواقل الأمراض، وطبعا يدخل في إطار آخر ثالثها هو طبعا بعض الإشكاليات المتعلقة بلدغات الحشرات، ومنها بالآخر العقارب.

فيما يتعلق بالتسممات الغذائية، منها طبعا إشكالية مرتبطة بالبيئة، مرتبطة بالنظافة، مرتبطة بمراقبة المقاهي والمحلبات وجميع الأكلات الخفيفة السريعة، وهناك خلية وطنية صحية تراقب هذه العمليات وأعطيكم فقط إحصائيات:

السنة الماضية تمت مراقبة 202.000 مكان لتهييء الأغذية، و23.000 فحص طبي للعاملين بهذه الأماكن، و10.000 تحليل لعينات مختلفة من المأكولات، وطبعا تواكب هذه العمليات الدوارات التحسيسية كثيرة، وتواكبنا كذلك الإذاعة مشكورة بحملات مستمرة والتوعية.

فيما يتعلق بمكافحة الحشرات ونواقل الأمراض، طبعا لدينا برنامج مسطر سنوي تزداد سرعته في فصل الصيف، وتشتغل عدة مراصد وطنية، وعددها الآن 12 لرصد جميع الحالات وتتبعها على الصعيد الوبائي.

فيما يتعلق بالحشرات ولدغ العقارب، هذه إشكالية كبيرة حقيقة مطروحة أولا لم يبق هناك مصل، السيروم مبقاش، كاين حذف من طرف المنظمة العالمية للصحة، هناك فقط مراقبة مستمرة ونقل المريض بسرعة إذا أمكن إلى المستشفى، وفي المستشفى تكون مراقبة وإنعاش في حالات بعد ضبط وتشخيص الأعراض التي تنتج عن اللدغات، وأنا آسف جدا بأن يموت الآن شخص، بالأخص في إقليم أزيلال من جراء لدغات العقارب، مع الأسف هذا عمل مسؤوليته مشتركة ما بين العائلات، لماذا يلدغ؟ لماذا لا ننظف البيوت؟ لماذا تصل العقرب إلى قعر المنزل، فهذا شيء مشترك، ولكنها إذا وصلت فطبعا يجب أن يكون هناك تدبير طبي بالإنعاش، وقد تمت عدة دورات على الصعيد الوطني في الأماكن التي تطرح فيها الإشكالية، بالأخص في منطقة الجديدة، في منطقة البروج،

ويمكن طبعا أن نقوم بنفس العمليات في منطقة أزيلال التي هي منطقة عزيزة علينا جميعا.

فيما يتعلق بإشكالية بني ملال، أولا هذا المستشفى دخل في الإصلاح الاستشفائي، وتم إصلاحه ب 180 مليون درهم، وهو الآن من المراكز المهمة على الصعيد الوطني في جميع التخصصات.

فيما يتعلق بالأمراض العقلية هناك مصلحة ستكون جاهزة ربما أن نشير إليها إن شاء ربنا، ولا أظن أن هناك مرضى باقين مسترسلين في هذه الأماكن، فنحن نتمنى أن نقضي نهائيا على la psychiatrie asilaire، وأن تندمج الصحة العقلية في الصحة بصفة عامة، وهي أنها مرض كجميع الأمراض، والآن كما تعلمون، وكما قلت مرارا، هنا في كل سنة ثلاث مصالح على الصعيد الوطني لكي ندمج الصحة العقلية في الصحة بصفة عامة ببحث وطني عام على جميع السكان لكي نتمكن من معرفة النوع épidémiologie الوبائي في بلادنا حتى نتمكن طبعا من خط تخطيط إستراتجية وطنية للصحة العقلية، لما لها من انعكاسات على الصعيد الوطني، وبالتالي فهذا المستشفى سيكون فيه مصلحة خاصة بالأمراض العقلية مندمجة في الصحة بصفة عامة.

وطبعا أحاول أن أعرف ما هو الوضع الآن حاليا، ولا أظن طبعا، وأتمنى أن لا يكون ذلك أن هناك مرضى مسلسلين، طبعا هناك كثير من المرضى مسلسلين حتى في الأضرحة، وفي أماكن أخرى مع الأسف، ونحن نريد أن نغير من رؤية المواطن المغربي إلى الصحة العقلية، على أنها مرض مثل جميع الأمراض، تداوى، تشافى، تتابع، تواكب في المستشفيات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بلحسن خيير:

شكرا السيد الوزير على الجواب، ونشكركم جزيل الشكر على جوابكم، ولكن راه متكدبنيش السيد الوزير، راه هذا السؤال ألقيته عليك في السنة الماضية، راه تقريبا 70 من الناس، العيالات والرجال في بيت ديال 10 مترو، فيه 45 من الناس، العيالات حاطينهم في واحد الساحة، لبارح شفتهم مسلسلين، السيد الوزير، وتقول لي الآن راه ماكاينش هاذ الشي، وفي حالة مزرية يرثى لها السيد الوزير.

بالنسبة للقضية، السيد الوزير، ديال اللي قلنا لك راه مات وراه جابوه للمستشفى وبات محطوط تما ثم مات، وداوه يدفنوه، والغذ قالوا لهم رجعوه من أزيلال إلى بني ملال باش يديروا ليه التشريح، واش السيد الوزير هاذ السبيطار نتاع بني ملال شاد هاذ الجهة كاملة خص اللي مات في شي موشكيل يجيبوه يدير التشريح في بني ملال، واش كاين غير هاذ الطبيب وحدو على صعيد الجهة هو اللي كيدير التشريح، وراه السيد الوزير راه حشومة الإنسان يموت ويدوه 100 كلم ولا 150 كلم باش يدير التشريح، وعاد يردوه، زيادة على ذلك الثلاجة اللي دايرين في ذلك المستشفى، الناس حاطينهم في الأرض، منفوخين، ميتين، وبدون ثلاجة، وبدون... هاذ السبيطار ماشي سبيطار هذا السي الوزير، هذا راه حشومة نمثل لك كيفاش داير هاد السبيطار، والله باليمين إلى الناس منفوخين ومحطوطين في الأرض ماشي... الثلاجة مخداماش كاع بالمرة، التشريح قال لك خص بالحق كيفاش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب

السيد وزير الصحة:

إشكالية التشريح فهي إشكالية أخرى مرتبطة طبعا بأمر قضائي، فعندما يطلب من المصالح الطبية بأمر قضائي من وكيل الملك لمعرفة أسباب الموت، فالتشريح عملية خارجة عن سلطة و تقدير الأطباء في هذه المنطقة، طبعا يمكن أن يكون حتى في الدار البيضاء وفي أماكن أخرى حسب نوعية التشريح، وحسب إشكالية الملف القضائي، وفي الواقع على كل حال مستشفى بني ملال هو قطب الجودة بالمنطقة، وهو في المستوى الثاني في الاستشفاء، هناك تراتبية، هناك مستوى أولي، وهناك مستوى ثاني، وهناك مستوى ثالث، فالمستوى الثالث هو المستوى الجامعي، وتحت المستوى الجامعي طبعا هناك المستشفى الإقليمي الذي يكون مجهزا تجهيزا بيوطبيا يتماشى

مع مهامه، وحتى حضور جميع المختصين يكفي نفس المنطقة يجعله طبعا قطبا للمنطقة لتلتجئ إليه في بعض الحالات الصعبة، والتي يصعب حلها في بعض المستشفيات المحلية أو في الخط الأول، وبالتالي فهذا مهم جدا أن يكون مستشفى بمنطقة بني ملال التي كانت تبعث مرضاها إلى الدار البيضاء وإلى مراكش أن يكون لها قطب محلي يتكفل بالحالات الصعبة والحالات التي تتطلب بحثا طبيا وتشخيصا، ومواكبة وربما تحليل مختبري وراديولوجي يمكن من معرفة وتشخيص الأمراض التي كانت ترسل في الماضي إلى أماكن بعيد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. شكرا على المساهمة ديالكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول الضريبة السمعية البصرية المفروضة على المواطنين في فاتورة الماء والكهرباء، للمستشارين المحترمين السادة: السيد الحبيب لعلج، خيري بلخير، الكلمة لأحد المستشارين لإلقاء السؤال.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السؤال ديال اليوم بسيط جدا هو الضريبة المفروضة في فاتورة الماء والكهرباء لدعم القطاع السمعي البصري، وبالخصوص التلفزة المغربية وتلفزة 2M.

بغينا نوضحو، السيد الوزير، من خلال هذا السؤال للمواطن: ما هو هذا الدعم في إطار خوصصة هذا القطاع، في إطار الليبيرالية اللي نهجتها هذه الحكومة، وفي إطار دعم القوة الشرائية للمواطن؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد محمد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة

شكرا السيد الرئيس.

بداية أريد أن أشكر السيد المستشار على هذا السؤال الهام، ونذكر فعلا بأن الأمر يتعلق برسم النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني، اللي تم إحداثه سنة 1996 في إطار القانون المالي لسنة 1997، ومنذ ذلك الحين وهذا الرسم موجود، وهذا الرسم كيتحملوه المشتركون في شبكة الكهرباء لأغراض سواء منزلية أو تجارية، وذلك يطبق بالطبع على جميع المواطنين طبقا للدستور الذي ينص على تساوي المواطنين أمام الحقوق والواجبات بما في ذلك القضايا الضريبية.

هذا الرسم موضوع على أساس أشطر، وهناك شطر أول الذي يتعلق بالاستهلاك ديال هؤلاء المواطنين الذي لأغراض منزلية أو تجارية، شطر أول من 10 إلى 100 كيلواط في الساعة، وتطبق عليه رسم بمبلغ 10 سنتيمات، وشطر ثاني من 100 إلى 200 كيلواط في الساعة ويطبق عليه مبلغ 15 سنتيم، وما فوق 200 كيلواط يطبق عليه مبلغ 20 سنتيم، وهذا الأمر إذن بالطبع كتعفاو منو كل المستفيدين من البرنامج الوطني للكهرباء القروية والذي كما تعرفون يدخل في إطار إخراج العالم القروي من عزلته ومن الوضعية التي يوجد فيها، هذا فيما يتعلق بهذا الرسم والطريقة ديال استخلاصه.

بالطبع 60% تتمشي للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية من قبل و 40 % كيبقى في إطار صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري اللي كتدبرو وزارة الاتصال، هذا الصندوق بالطبع 60 % الأولى هي التي تمكن شركة مثل الشركة الوطنية للإذاعة التلفزة أنها تؤدي مهام الخدمة العمومية، وتقدم الخدمة التلفزيونية والإذاعية على امتداد التراب الوطني بتجهيزاته،ا ببرامجها، وبكل ما يستلزم ذلك من موارد بشرية، من أجور ومن تجهيزات تقنية.

الشطر الثاني، يمكن من الاستثمار في هذا القطاع، ولاحظتم ذلك في السنوات الأخيرة من خلال تطوير التغطية الإذاعية والتلفزية، تحسين التوازنات المالية لهذه المؤسسات، الرفع من جودة الخدمات،

وكذلك خلق واحد العدد من القنوات الجديدة، وأريد أنني نفيد في هذا المجال بأن مثلا تفكيرنا ومعالجتنا لمسألة القناة البرلمانية اللي واردة لحد الآن، هناك التمويل المسبق ستقوم به وزارة الاتصال للسنة الأولى بالنسبة لانطلاق هذه القناة، وهذا التمويل المسبق يأتي بالضبط من هذا الصندوق للنهوض بالفضاء السمعي البصري، تدقيق أخير هو أن هذا المجال معرفشاي الخوصصة، هذا المجال عرف سياسة ديال التحرير، بحيث أن القنوات الموجودة لحد الآن، إذا استثنينا في المجال التلفزيوني، قناة فرنسية مغربية موجودة بطنجة، القنوات الأخرى كلها تابعة للقطاع العمومي، إلا أنه أعيد الهيكلة ديالها، وأنها توجد الآن في نظام قانوني اللي هو شركة وطنية كما ينص علي ذلك القانون بالطبع الآن هناك قنوات وإذاعات خصوصية، ولكنها لا تستفيد أبدا من هذا الرسم، من يستفيد من هذا الرسم هي القنوات والإذاعات العمومية فقط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لسيد المستشار في إطار التعقيب

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الوزير.

لأنه حنا بغينا، وعلى أبواب الانتخابات، بغينا نوضحو للمواطن أشنا هو النهج والتفكير ديال المسائل، لأنه احنا كنقول نحررو القطاع، وفي سؤال الحوار، في برنامج حوار تفضلتم بواحد الجواب اللي أعجب الجمهور المغربي، قلتم لهم أنتما شركة خاصة كتبرمجوا مسائلكم، بحيث أعطيتهم الطلاقة، وأعطيتهم الحرية الكاملة في التصرف، فلهذا احنا الشعب المغربي اليوم يتداول برامج هاذ القنوات، وبعض الأحيان يختلف مع البرمجة التي تتداولها هذه المحطات التلفزية، تختلف تماما ممشياش مع السيرورة ديال الأفكار ديالو وديال النهج ديالو، مكاين حتي مشكل، مشينا أسيدي في التعدد ديال الأفكار والتعدد ديال المناهج مكاين حتى مشكل قبلناهم، ولكن نمشيو في نفس السيرورة، أنا هذا المواطن المغربي كيصلح لو غير باش يعطيه الفلوس.

هذا المواطن المغربي إلى هاذ الشركات بغات تاخذ الاستقلال ديالها وتاخذ الحرية ديالها وتاخذ الآخر بالنسبة للدولة أنه هي تتحمل المسؤولية ديال الميزانية ديالها، ونعطي بعد على الأقل ذلك 50 درهم أو 100 دهم اللي كيعطيها المواطن المغربي كل شهر يعطيها لبرنامج ديال الضمان الصحي ديال الصحة ديالو، ويكون على الأقل أنه كيضمن صحته.

فلهذا، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير احنايا اليوم السيد الوزير الأول تقدم أمام مجلس النواب، وقال بأنه الحصيلة جد إيجابية، وأنه المغرب تقدم وتغير، اللي كنتمناه أنه على الأقل الهدية اللي نعطيو لهاذ المواطن المغربي نقول له نعفيوك من أداء الرسم ديال النهوض بالسمعي البصري، لأنه هاذ الشركات راها بقات مستقلة، وراها غتقوم بأشغالها، وأنت على الأقل ذاك 100 درهم اللي تعطيها في راس الشهر لهذه الشركات سير دير بها ضمان صحتك، وفرنا لك على الأقل باش تدير ضمان الصحة ديالك.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار على طرحكم هذا فقط بسرعة باش نقول بأنه هذه الشركات لما أصبحت شركات فقط احنا غيرنا نظامها القانوني من أجل عقلنة التسيير ديالها، ومن أجل أنها كذلك تخرج من نظام الوظيفة العمومية، وتكون قادرة على أنها تنافس، كما قمنا بذلك في باقي القطاعات الإنتاجية المغربية، وهذا لا يعني أن هذه المؤسسة كتقدم خدمة عمومية، يعني أنها تقدم أخبار، تقدم برامج لها طابع ثقافي، تقدم برامج اللي عندها طابع تربوي، تحدث قناة تربوية اللي هي قناة الرابعة، تحدث قناة دينية من أجل تأطير الحقل الديني، وهذا خدمة اللي ميمكنشاي تكون من ورائها أموال، لأن كنعرفو أن مثال المشاهدة لا يمكن أن تؤدي إلى إشهار قوي في هذه القنوات، وبالتالي تحتاج إلى تمويل، كذلك الشأن بالنسبة لباقي

المبادرات اللي قمنا بها، مثلا المغربية الموجهة للجالية المغربية في الخارج أو المشروع اللي كنحضروه الآن بالنسبة للقناة البرلمانية أو القناة الأمازيغية، كذلك التي ستمول من هذه الأموال.

لذلك لا يمكن أننا بهذه البساطة أن نطالب بإلغاء واحد الرسم الذي في نهاية المطاف المبلغ ديالو كيبقى مبلغ زهيد بالنسبة لعامة المواطنين، ولا أعتقد أنه من خلال ذلك سنتمكن من أننا نحسنو من جودة برامجنا.

من جهة أخرى أعتقد أن استقلالية هذه القنوات استقلاليتها من التبعية للحكومة، هذا أمر أكيد، وكانت لنا الشجاعة أننا نمشيو في ذلك على أساس أنه ما تكونش التلفزيون تابعة فقط للرأي الرسمي، ولكن التلفزيون العمومي اللي هو موضوع من أجل خدمة المواطنين، وخدمة كافة التيارات الفكرية اللي متواجدة اللي عندها حق في التعددية، وعندها حق في التعبير، لذلك هذا الرسم هو رسم ضروري، لأنه يذهب لتمويل خدمة عمومية، ولا أعتقد في البرامج المطروحة من قبل الأحزاب السياسية بكاملها، بما فيها الأحزاب السياسية الخمس المكونة للأغلبية، وبما فيها التجمع الوطني للأحرار أن هذا الطرح هذا وارد لأنه سيكون غريب جدا أن يرد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد حول الآفاق المستقبلية في قطاع التجارة والصناعة، للمستشارين المحترمين السادة: الحاج المحلي بنقدور، علال العزيوني، العلمي التازي، محمد عبو، إبراهيم الحب، أحمد السرغيني، خيري بلخير، عبد السلام الهمس، عبد الله الغوثي، مولاي محمد المسعودي، بنونة الوريدي عمر، محمد المفيد.

الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد علال العزيوني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يعتبر قطاعي التجارة والصناعة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية ببلادنا، وهو معول عليهما في حل معضلة التشغيل، ونعلم أن الحكومة واعية كامل الوعي بما تختزن هذه القطاعات من إيجابيات رغم التحولات التي يعرفها المناخ الدولي، وذلك لإستراتيجية وبرامج متعددة لمواجهة كافة التحديات وتحسين مستوى أداء هذه القطاعات.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم: هل برامج الوزارة ومدى تنفيذ كل البرامج التأهيلية لقطاع التجارة والصناعة؟ وما هي الآفاق المستقبلية لهذين القطاعين؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصناعة والتجارة للإجابة على السؤال.

السيد صلاح الدين المزوار وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين المحترمين لوضعهم هذا السؤال، ولاهتمامهم بهاذ القطاع، كما أشرتم إليه قطاع قادر على توفير فرص الشغل، وكذلك قادر على الرفع من وثيرة التنمية وديناميةالاستثمارات ببلادنا، هذا القطاع يتوفر اليوم سواء على مستوى الصناعة أو على مستوى التجارة برؤية واضحة وبأهداف مرقمة، بطريقة تحقيق هذه الأهداف، رؤيا بالنسبة لقطاع الصناعة حول برنامج الإقلاع، وهناك كذلك قطاع التجارة مع برنامج رواج اللي الهدف ديالو بالطبع كان كما تم الإعلان عن ذلك، والمحافظة على التوازن ما بين القطاع العصري والأسواق والمساحات الكبرى، ونقطة مرتبطة بمقومات الهوية الوطنية اللي هو التجارة الصغيرة، في إطار منظور، وفي إطار إستراتيجية واضحة مع الأهداف كذلك.

قطاع التجارة والصناعة يشكل اليوم 29% من الناتج الداخلي الخام، هذا القطاع له القدرة في أفق 2015 أنه يوصل إلى 36 حتى 37 في المائة من الإسهام في الناتج الداخلي الخام، كذلك هذا

القطاعين قادرين على خلق ما يناهز 700 حتى 800 ألف منصب شغل مباشر أو غير مباشر، إذن نتكلم عن قطاعين لهم ثقل كبير فيما يخص دينامية التنمية، وفيما يخص التطور ببلادنا وخلق بالطبع فرص الشغل والرفع من دينامية الاستثمار.

نبدأ العمل ببرنامج إقلاع، وهذا البرنامج تحددت له الأولويات، كما تعلمون قطاع الخدمات عن بعد تعطات الانطلاقة ديالو في أواخر 2005، بمحطة جديدة بالدار البيضاء، تبعاتو محطة أخرى بالرباط، وأمضينا اتفاقيات فيما يخص فاس، فيما يخص كذلك طنجة، وهي في طريقها نحو التنفيذ، وكذلك فيما يخص مدينة مراكش.

هناك كذلك نقاشات مع إخواننا المسؤولين على مستوى مدينة وجدة، إذن هذا القطاع بدأ يتوسع، حددت له إمكانيات، حددت كذلك شروط التنمية، برنامج تكوين واضح، وكذلك إمكانية تحفيزية التي سمحت أنه مجموعة من المقاولات التي لها صدى على المستوى العالمي التحاات إلى المغرب.

بالنسبة لهذا القطاع لنا ورقة رابحة على المستوى الجهوي وعلى المستوى الدولي، وأنه قطاع سيرفع من القيمة المضافة ديال بلادنا، وسيرفع كذلك من المدخول الفردي، نحن نبحث عن قطاعات قادرة على تطوير الطبقات الوسطى ببلادنا، نحن في حاجة إلى تطوير هذه الفئة من المجتمع المغربي الذي سيكون عندها كذلك القدرة الشرائية والقدرة كذلك للتأثير على دينامية الاستهلاك الداخلي.

هناك قطاع النسيج والألبسة، وكلكم تعلمون مدى التحول ديال هذا القطاع اللي عرفوا اليوم أنه دخل في مسار التنمية، ودخل في مسار التنافسية، وأعتبر بأنه استطعنا في ظرف سنتين أنه نغيرو الوضعية من وضعية قطاع مهدد إلى وضعية قطاع واعد، هناك بالطبع قطاع الجلد والأحذية الذي يسير في نفس اتجاه النسيج.

هناك قطاعات أخرى واعدة حددناها كقطاع السيارات، قطاع الإلكترونيك، قطاع أجزاء الطائرات اللي كل واحد أعطيناه خريطة طريق، وحددنا له توجهات وإمكانيات اللي غادي تسمح له باش يبرز، قطاع الإلكترونيك حددنا ثلاث مناطق اللي كنشتغلو عليها، منطقة أشار إليها السيد الوزير الأول مرتبطة بالإلكترونيك المتقدم 100 هكتار بالرباط اللي غادي تعطي إلى جانب البحث العلمي إمكانيات تطور جديدة للتكنولوجيات المستقبلية وللصناعات المستقبلية.

هناك منطقة بطنجة، وهناك منطقة بالمحمدية اللي كذلك كنشتغلو فيها فيما يخص قطاع الإلكترونيك، وبالطبع الهدف ديالنا هو في إطار كل البرامج الجهوية ندمجو الإستراتيجيات القطاعية في إطار التصور الجهوي اللي غادي تسمح لكل جهة باش تستفيد من هاذ المخططات ومن هاذ الاستراتيجيات القطاعية باش تتطور.

هناك كذلك قطاع السيارات اللي كيعرف تطور أكثر من 20% سنويا، من ناحية ديال الاستثمار، من ناحية ديال التشغيل، كذلك من ناحية التصدير، وهذا قطاع اللي غادي تشوفوا بأنه غادي يصبح من القطاعات الصناعية الأساسية على المستوى الأورو متوسطي ببلادنا، لنا استراتيجية واضحة، لنا كذلك إمكانيات وفرناها، ولنا اتصالات تؤكد لنا بأن المغرب سيصبح قطب إنتاجي أساسي بالنسبة لقطاع السيارات ببلادنا.

هناك قطاع أجزاء الطائرات الذي يعرف تطور جد مهم، لنا اتصالات متعددة، ركزنا على ثلاث نقط أساسية: محلات جاهزة للعمل، التكوين، وكذلك تمويل المشاريع المتوسطة، علما بأن رغبتنا من وراء هذا القطاع هو أنه العاملين المغاربة يعني رجال الأعمال المغاربة انخرطوا في هذا القطاع، اللي هو قطاع المستقبل، وقطاع اللي غادي يوفر إمكانيات جد متعددة ومهمة بالنسبة للعشرين سنة المقبلة بالنسبة لبلادنا.

هناك قطاعات مرتبطة بالصناعات الغذائية وصناعة تحويل مواد البحر، هاذ القطاعين كنشتغلو باش نطورو أقطاب مندمجة لأنه بدون تطوير أقطاب مندمجة، وحددنا كل الأماكن، وكل المحلات اللي غادي يمكن لنا نطورو فيها هاذ...

إذن كما ترون هاذ البرنامج بدا كياخذ المسار ديالو، برنامج رواج غادي نمضيو الأسبوع المقبل على الاتفاقيات الأساسية المنظمة لهذا البرنامج، وغادي تعطى لو إن شاء الله الانطلاقة على المستوى الجهوي، لأن رؤيتنا وقناعتنا أنه بالنسبة لقطاع التجارة وبرنامج رواج تطبيقه يجب أن يكون جهويا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

حقيقة ما كانش بالإمكان ديالنا التعقيب لأن الشي اللي جاء به السيد الوزير كافي لنا عن كل تعقيب، ولكن ورغم ذلك ننتهزها فرصة للإشادة بما قامت به الوزارة على مستوى القطاعين معا: الصناعي والتجاري، بحيث لأول مرة عندنا واحد الخطة متكاملة ومندمجة فيما يخص الصناعة، عندنا رؤية واضحة، فالبرنامج اللي أشار عليه السيد الوزير على مستوى برنامج إقلاع أو ما يعرف plan émergence، وكذلك برنامج رواج فيما يخص التجارة، فلأول مرة عندنا رؤية واضحة فيما يخص التنمية ديال القطاعين معا.

ولذلك نحن ننوه بهذا المجهود، ونتمنى من الوزارة أن تنكب كذلك على الجهوية في الاستثمار، فحقيقة الاستثمارات التي تقام حاليا، سواء فيما يخص يعني الصناعات الحديثة أو فيما يخص الصناعات الثقيلة، كلها تنجز في المحاور التقليدية المعروفة للاستثمار في بلادنا، ولذلك لا بد من التفكير في خلق حوافز إضافية للاستثمار في بعض المناطق النائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد حول ضرورة بحث المشاكل المعيقة للسير العادي للقطاع الصناعي الغذائي، للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، محمد كريمن، العربي سديد، إسماعيل قيوح، علي قيوح، بوجمعة الرداد، محمد بنديدي، ناجي الفخاري، وعبد الكبير برقية.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

إن إشكالية التمويل أصبحت تعد النقطة السلبية في القطاعات الأكثر هيكلة بالمملكة، وأن 75% من المقاولات التي تعمل في مجال الصناعة الغذائية تعترضها مشاكل التمويل، كما أن قطاع الصناعة الغذائية يعيش حاليا على الماضي المزدهر في سنوات السبعينات والثمانينات وبداية التسعينات، الشيء الذي يفرض ضرورة معالجة كل مجال على حدة لتحديد السبل الكفيلة بتحسين إنتاج القطاع الخاصة على المستوى الكمي، كما أنه أصبح يبدو جليا أن الإنتاج الموجه للتصدير يظل محدودا وبالكاد يلبي طلبات السوق الداخلية.

إذن نسائلكم السيد الوزير في هذا المجال: كيف ستتم الاستفادة من اتفاق التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة نظرا لمحدودية الإنتاج المغربي؟ كما نسائلكم السيد الوزير عن ما تنوي الوزارة فعله من أجل معالجة مشكل التمويل؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، باختصار، شكرا.

السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم، غير بالنسبة للسؤال ديالكم هناك شقين: هناك شق مرتبط بالتكوين، وهناك شق مرتبط بتطوير قطاع الصناعات الغذائية.

الشق الأول: كانت هناك بالفعل دراسة اللي بينت بأنه 75% من المقاولات المغربية لا يعلمون، فيما يخص هذا القطاع ديال الصناعات الغذائية بالضبط، ما كيعرفوش وسائل التمويل المتوفرة من طرف الحكومة لمساعدتهم على إعادة الهيكلة أو التطور، لكن هاذ الشي يؤكد لي شيء أساسي اللي لمسته شخصيا في إطار

الاتصالات، اللقاءات، الاجتماعات مع الفاعلين داخل هذا القطاع ديال الصناعات الغذائية، تيقولوا لي احنا ما عندناش مشكل التمويل، حنا المشكل ديالنا هو التموين، إذن الإشكال مختلف، هناك بالطبع ميكانيزمات ومساعدات عبر الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، يعني كاين إمكانيات متوفرة، وهاذ الشي كيعرفوه الفاعلين في إطار الاجتماعات، اللقاءات إلخ.. هاذ الشي واضح.

الإشكال اللي مطروح بالنسبة لليوم هو أنه هاذي من الإشكاليات اللي كنحاولو نحلوها أنه ما كاينش هناك ارتباط ما بين عالم الفلاحة وعالم التحويل، أنه منطق تطوير القيمة المضافة باش تبقى عندنا عبر التحويل ما زال عندنا هاذ الإشكالية ما حليناهاش، إذن إلى بغينا بالفعل نمشيو في الاتجاه ديال ربط الفلاحة أو المواد الفلاحية بمواد التحويل الصناعية بالطبع يجب أن نستمر في التوجه اللي كنشتغلو عليه، سواء عبر المنظور الجهوي حول أقطاب جهوية اللي كتسمح لنا باش نوجهو الفلاح حول المنتوج، وأنه يكون إلى جانبه وسائل التحويل اللي متوجهة إما إلى السوق الداخلي أو السوق العالمي، واللي يمكن لها بالفعل أن تستفيد من كل اتفاقيات التبادل الحر، بما فيها اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة، هاذ الربط هو اللي كنشتغلو عليه.

عملية صوديا وصوجيطا مثلا أشنو الهدف ديالها؟ من بين أهدافها الأساسية هي أنه المشاريع اللي غادي تتطور في إطار هاذ المساحات هاذي أنه غتكون كلها موجهة للتحويل، تكون متوجهة إلى التحويل، وهذا كيدفعك تكون عندك اختيارات فيما يخص مجموعة من المواد اللي غادي تسمح لك باش تكون عندك تنافسية على المستوى العالمي وعلى مستوى الصادرات، إذن هذا هو العمل اللي كاين اشتغال فيه، واشتغال جدي لأنه ما يمكناش نحلو حتى إشكالية الفلاحة والفلاحين إلى ما وجهناش كذلك من الناحية ديال المواد والمنتوج اللي غيسمح في آخر المطاف للمنتوج المغربي باش يستفيد أنه ما غاديش نبقى كنصدر غير المادة الأولية، لكن كنحول.

و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير، فعلا الاشتغال جدي، غير هو خاصة بالنسبة للمقاولات الصغرى ولا الصناع الفرادى هناك نقص في التمويل، ماشي التموين، هناك خصاص في التمويل لأجل صناعة جديدة، صناعة ذات جودة عالية للمنافسة مع السوق الخارجية وكذا للتصدير، فاحنا بدورنا في الفريق الاستقلالي نؤكد على عمل الوزارة، وكذلك نطلب من السيد الوزير أن تكون هناك إستراتيجية للدفع بهذه المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة لتحسين المنتوج ولدعمهم بالتمويل وللمنافسة مع السوق العالمية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج حول توضيح مقتضيات القانون الجديد للجنسية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، محمد اطريبش، مولاي إدريس العلوي الحسني، الميلودي عفوت، العربي الهرامي، عبد القادر البريكي، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، محمد البطاح، عبد السلام الودي، ميلود ناصر، محمد عبده عز الدين، عبد السلام أحدوش.

الكلمة لأحد المستشارين لإلقاء السؤال.

المستشار السيد محمد العقاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد سجل القانون الجديد للجنسية المغربية العديد من الحسنات، وحقق قفزة نوعية لتعامل الدولة المغربية مع فلذات أكبادها الناتجين عن زواج مختلط، وذلك بفضل المبادرة الملكية السامية التي شكلت المنهاج وخارطة الطريق لتحقيق هذا المكسب المجتمعي الرائد.

وبالفعل تجند البرلمان بغرفتيه في دورة استثنائية للمصادقة على هذا المشروع لكي يرى النور، وينعم أبناؤنا وبناتنا من زواج مختلط بحق من حقوقهم ظل يشكل وللأمد القريب حلما بعيد المنال لولا الرعاية والعناية الملكية السامية.

وفي المقابل نسائلكم، السيدة الوزيرة، وبالنظر للقطاع الذي تشرفون عليه عن خطتكم لتوضيح مقتضيات هذا القانون؟ وهل ستعملون على إشراك فاعلين حقوقيين في رسم هذه الخطة وتوضيح أركانها لأفراد الجالية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

السيد الرئيس،

أتقدم بالشكر للسادة المستشارين المحترمين في فريق التحالف الوطني على هذا السؤال، إذن كيف جاء في سؤالكم، بالفعل تم النشر والصدور في الجريدة الرسمية، هاذ القانون قانون 62.06 المتعلق بسن قانون الجنسية المغربية، واللي جاء بعدة تعديلات لا بد أن نذكر بأهم مقتضياته، وهو الـ السادس الذي يخول للمرأة المغربية باش تعطي الجنسية للطفل ديالها، بحيث المادة السادسة تقول:" يعتبر مغربيا الولد المولود من أب مغربي أو أم مغربية" وهذا هو في الحقيقة هو البند الأساسي اللي تبنى عليه القانون، بالإضافة إلى أن هاذ قانون الجنسية تضمن مقتضيات انتقالية اللي أعطت الإمكانية كذلك، وهذه مسألة مهمة جدا، بحيث في هذه المادة الانتقالية كاينة المادة الثانية اللي نصت على تطبيق المقتضيات بأثر رجعي، وهكذا أصبح هذا القانون يترتب عليه تعديلين: الأول كما قلت هو البند السادس الأشخاص المولودين من أمهات مغربية، والثاني كلهم اللي تولدوا قبل نشر هذا النص.

لا بد كذلك أن أشير أن هناك ارتباط ما بين هذا القانون وقانون الحالة المدنية لأنه المسألة مرتبطة بالإسم، وفي هذا الصدد تم عقد اجتماع في مقر وزارة العدل، اللي حضروا فيه بطبيعة الحال وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ممثلة بمديرية الشؤون الاجتماعية والقنصلية اللي هي تشتغل بطبيعة الحال في إطار من الوزارة، واللي هي عندها ارتباط بالجالية المغربية بالخارج.

علاش هاذ الاجتماع؟ الهدف منه هو إعداد دورية مشتركة اللي غادي تمشي بطبيعة الحال للمعنيين بالأمر، لا على مستوى الداخل ولا على مستوى الخارج، إذن احنا عملنا إستراتيجية عمل على غرار ما قمنا به، سواء تعلق الأمر بالحالة المدنية أو بمدونة الأسرة لتعبئة وتحسيس المسؤولين، ونحن بصدد التحضير ليوم تواصلي مع السادة القناصلة يوم 23 غشت المقبل، واللي غادي يكون يوم للإعلان على هذه الإستراتيجية وتحسيس دياهم.

يمكن لي كذلك نقول على أنه هاذ العمل اللي تدار التحضيري مهم جدا، لأن كان لابد نطرح لأنه الجديد في هذا القانون هو أنه هناك أطفال الجالية المغربية المقيمين بالخارج، اللي هم في إطار كيف ما ذكرتم الزواج المختلط، واللي طرح إشكال بالنسبة للتقييد دياهم في الحالة المدنية، خصوصا ملي كيكونوا كيحملوا إسم أجنبي، ولكن يمكن لي أن أقول أن احنا بصدد الوصول إلى حل لأننا غاديين يمكن نتجاوزوا الإشكال اللي كنطرحوا الحالة المدنية، بحيث لن نعتبر تقييد الإسم انطلاقا من النسب، ولكن غادي يبنى على أساس البنوة، الشيء اللي غادي يحل لنا المشكل، وبالتالي بغيت أطمئنكم بأنه لن يكون هناك أي مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العقاوي:

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم القيم.

السيدة الوزيرة المحترمة، أؤكد لكم أن خلال الأعمال التحضيرية لمناقشة مشروع قانون الجنسية وإثباتها العديد من المناقشات والاستفسارات، وكان ممكنا أن نبقى على نفس النهج مع التشاور.

أولا: هناك مجموعة من المغالطات التي يجب رفعها بخصوص أفراد الجالية لتوضيح البنود والمقتضيات الحقيقية لقانون الجنسية كمكسب للأسرة المغربية ككل وليس انتصار لطرف ضد آخر.

ثانيا: ضرورة تعزيز السفارات والقنصليات المغربية بهذا القانون من أجل تفعيله وتطبيقه.

ثالثا: القيام بمنتديات وجولات في السفارات والقنصليات الأجنبية للتعريف بهذا القانون، لأن هناك بعض الدول الشقيقة كالأردن وبعض دول الخليج العربي داعمة لهذا القانون الجديد، الذي كانت له آثار إيجابي على المجتمع المغربي وعلى كافة الشرائح الاجتماعية، وبالتالي نلتمس منكم، السيدة الوزيرة المحترمة، المزيد من الدعاية لهذا القانون، خصوصا اتجاه جاليتنا المغربية في العالم بأسره.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

لا بد أن نعتز بهذا القانون لأنه جاء استجابة أولا للطلب المتزايد لدى المعنيين بالأمر لدى المجتمع المدني والأحزاب السياسية، اللي كانت حريصة على أنه من جهة للاستجابة لهذا الطلب، وللحد من معاناة الأمهات المتزوجات من أجانب، بالإضافة إلى أن هذا وضعناه كذلك على المستوى الدولي أننا نكونو نلائم قوانيننا، وهذا اختيار اختاره المغرب مع المعاهدات الدولية، بما فيها المعاهدة convention الاتفاقية لمحاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة.

فيما يتعلق بالعمل والتشارك مع المؤسسات، بطبيعة الحال احنا نهجنا هاذ العمل التشاركي لأن نعتبروه أساسي، ونعتبر أن لنا دور كامل لا كبرلمان ولا كمجتمع مدني ولا كحكومة في التعريف بهذا القانون في إطار لقاءات، في إطار منتديات.

اللي بغيت نؤكد عليه هو أنه الآن كنقومو بتفعيل المقتضيات، وهذا بطبيعة الحال عمل الإدارة الحكومية بعدما قمتم بعملكم، وصادقتم على القوانين، أعطيتوها لنا، نحن لا بد نشوفو كيفاش التفعيل ديالها على المستوى القانوني، أخذا بعين الاعتبار لا المشاكل التي تطرح وملاءمتها مع القوانين الداخلية الأخرى، فإذن نحن مستمرين في نفس النهج التشاركي اللي كنطمحو، وأنا كما قلت لكم اليوم التواصلي اللي غادي نعملوه مع القنصليات هو داخل في هاذ الاتجاه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، نشكرك مرة أخرى على مساهمتك في هذه الجلسة.

إذن اختتام أعمال جلسة الأسئلة الشفهية، ورفعت الجلسة.